الإمارة على بلدان العراق في العصر الأموي (٤١-١٣٢هـ)

د. أميمة أحمد السيد(*)

مقدمة:

تُعَدُّ فترة الحكم الأموى بالعراق، من أهم فترات الحكم الإسلامى. والعراق على الرغم من أنه لم يكن مركزاً للحكم الأموى، إلا إنه كان قلب الدولة الإسلامية النابض. فقد برعت الأمصار الإسلامية فى ميادين السياسية والاقتصاد والاجتماع والدين والثقافة، وكانت بلاد العراق دائماً منبع المال والرجال التى يتهافت عليها جميع الثائرين وذوى الأطماع مثل زعماء الشيعة والخوارج وغيرهم. وكانت مراكز الحكم فى بلاد العراق منذ الفتح العربى الإسلامى ذات تأثير عظيم على مجريات الأحداث مثل البصرة، و الكوفة و الموصل و واسط.

ولقد أصبحت هذه المراكز دار هجرة للقبائل العربية، وتحولت من مدن عسكرية إلى مدن حضارية، لذلك فإن مواضع هذه المدن وعماراتها الداخلية، وتنظيم إدارتها، وتنظيماتها الاقتصادية، كانت تتفق مع الأغراض التى وجدت من أجلها، كما كانت تتلاءم مع روح الإسلام. وأساليب الحياة العربية البسيطة.

ويقوم البحث على عدة محاور: يتناول المحور الأول انشاء العرب بعض هذه المراكز كالكوفة والبصرة وواسط وتحويل الموصل بعد فتحها إلى مدن عربية مع التركيز على الدور المعمارى فى عمارة هذه المدن، بما يناسب حياة العرب. أما المحور الثانى، فيركزعلى تحويل هذه المدن من مراكز عسكرية إلى مراكز إدارية بعد استقرار العرب بها، وإعداد دور الوُلاة فى العصر الأموى على تطور النظام الإدارى فى العراق خلال هذه المراكز.

ويتناول المحور الثالث الدور الدور الاقتصادى من خلال الأنشطة المختلفة كالزراعة، والصناعة، والتجارة وتنشيط الحياة الاقتصادية فى هذه المدن وفى النهاية أحاول أن أبرز دور هذه المراكز الإدارية، العمرانى والإدارى والاقتصادى فى التاريخ الإسلامى خلال العصر الأموي.

(*) قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة سوهاج.

تمهيد:

دخلت أقاليم شاسعة تحت سيطرة العرب المسلمين، امتدت من نهر الهندوس شرقاً إلى نهر تاج فى أسبانيا غرباً، ومن بحر أوراك شمالاً إلى إقليم بلاد النوبة جنوباً. وكلها مناطق تتباين إلى حد ما مع طبيعة العرب، كما أن هنالك مفارقات شتى بين البيئة والتاريخ، جعلت الفرق كبير بين هذه البلاد. ولترسيخ سيادة الإسلام فى هذه البلدان المفتوحة جرى تنظيم هذه البلدان فى إطار وحدة فضفاضة على أساس من الاتفاقات المشروطة لتأمين خضوع السكان واستسلامهم(١).

وبدلاً من أن يذوب الفاتحون العرب بين أكثرية سكان البلاد الأصليين مع ما بين الجانبين من فوارق العادات والأخلاق والبيئة والتاريخ، نراهم يسكنون فى مخيمات عسكرية خاصة بهم، استدعاها وضعهم العسكرى الجديد فى مقاطعات لم تأخذ بعداً تاماً؛ بأسباب الحضارة والتطور، كما استدعى انتشار الأمصار الغنية التى سببتها دواعى اتساع رقعة البلاد الإسلامية - سكان الجزيرة العربية، حيث ظلوا يفدون إلى هذه المجتمعات التى لم تلبث أن أصبحت مدنا عامرة كالكوفة والبصرة فى وسط وجنوب العراق والموصل فى الشمال بعد فتحها. وكل هذه المدن تقع على مقربة من الصحراء فى الداخل بعيدة عن البحر ومواصلاته إذ لم يكن العرب، قد طوعوه بعد، ولا ألفوا ركوبه(٢). وقد خلف وضعهم الجديد فى الأمصار المفتوحة اختلافاً بين المراكز الجديدة التى أنشئوها كالبصرة والكوفة فى العراق؛ لتكون دور هجرة لهم ولأسرهم وعيالهم، وهى مدن عربية أساساً ذات نمط عسكرى ودينى خالص.

ويبدو أن هذه المعسكرات التى أوجدتها الجيوش الإسلامية فى عهد الخليفة عمر الخطاب كانت طلائع المدن العربية الإسلامية فى العراق. حيث أسس العرب فى زمن الخليفة عمر بن الخطاب ثلاثة أمصار فى العراق؛ هى البصرة والكوفة والموصل بعد فتحها، وأصبحت هذه الأمصار قواعد عسكرية، وظائفها الأساسية هى إيواء المقاتلة وعوائلهم، ومراكز إدارية للمناطق التى تم فتحها، وحلقة وصل بين المدينة المنورة – العاصمة – والمناطق المفتوحة، كإرسال النجدات، والأوامر العسكرية بالإضافة إلى أنهم

اتخذوها خطاً مفتوحاً، يؤمن رجعتهم فى حالة تعرضهم للخطر، يحتمون بها عندما يضايقهم العدو، كما أنها مراكز تموينيه للجيوش التى تحارب فى الجبهات الحربية[٣]. لذلك فإن مواضع هذه الأمصار وعمارتها الداخلية، وتنظيم إدارتها، وتنظيماتها الاقتصادية، كانت تتفق مع الأغراض التى وجدت من أجلها، كما كانت تنسجم مع روح الإسلام، وأساليب الحياة العربية البسيطة.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن هذه المعسكرات التى تحولت بسرعة إلى مراكز حضرية وإدارية واقتصادية، كانت أحد العوامل المهمة فى ترسيخ الشخصية الإسلامية، وتسهيل مَهمَّة الفتوحات الإسلامية، كالبصرة والكوفة والموصل إلى جانب مدينة واسط التى أنشئت إلى لضرورة إدارية فى عصر بنى أمية، وقد قدر لهذه المراكز الإدارية أن تترك طابعها العمرانى والإدارى والاقتصادى فى التاريخ الإسلامى فى عصر الأمويين.

التاريخ العمرانى لمراكز الإدارة فى العراق:

كان للعامل الإدارى أثر كبير فى نشأة وتطور المدن بالعراق. فمع الفتوحات الإسلامية أنشأ العرب فى عهد الخليفة عمر بن الخطاب شبكة من المدن العسكرية فى أثناء قدوم العرب إلى العراق فاتحين ومهاجرين، فأصبحت فيما بعد مراكز للإدارة فى البلاد، فمصروا البصرة فى مواجهة الأبله فى جنوبه، والكوفة فى وسطه قرب الحيرة، وفى الشمال أتخذوا الموصل مقابل نوارد شير الفارسية على ضفة دجلة الغربية وجنوبها، وهى تقابل اربائيلو (اربيل الحالية)، فشحنوها بالمقابلة، كما شجع الخلفاء الأولون القبائل العربية على الهجرة إلى المدن الجديدة وجعلوا ذلك شرطاً للعطاء[٤]. وأعطيت للقبائل أراضى؛ ليستقروا عليها، وروعى فى ذلك توفير المراعى الدائمة أو المؤقتة لماشيتهم؛ وذلك ضماناً للاستيطان والاستقرار، وتوكيداً للإدارة والفتح، وتثبتاً للسيادة الإسلامية فيها[٥].

وبذلك استطاع الخليفة عمر بن الخطاب إنشاء شبكة من المدن الإدارية التى شملت كل مناطق العراق، وأن يعيد للعراق وجهه العربى ويحدد بواسطتها وضع العراق الإدارى من حيث توكيد الفتح وتثبيت سيادة الإسلام.

وهذه المدن هى البصرة والكوفة والموصل وأضيفت إليهما فى العصر الأموى مدينة واسط[٦].

البصرة[٧]:

أسست البصرة على يد عتبة بن غزوان المازنى، عامل الخليفة عمر بن الخطاب سنة ١٤هـ؛ لتكون معسكراً لجنده ومشتى لهم. وكانت أرض (الخريبة)، وهو المكان الذى كان فيه قصر ومسالح للفرس على شط العرب وله خليج يجرى الماء منه إلى تجمع قصب. وقد جعل عتبة المدينة فى الضفة الغربية من نهر دجلة فى مكان لا يحول الماء بينه وبين المدينة المنورة حسب وصية الخليفة عمر بن الخطاب[٨].

وكان بناء البصرة من الضرورة الحربية؛ لأن العرب كانوا فى غاراتهم الأولى يعتمدون على معسكرات متنقلة، وما أن تضخم عدد المحاربين حين انضم إليهم عدد كثير من رجال القبائل، بدأ التفكير فى إقامة مصر دائم، لتلبية حاجات المحاربين المتزايدة، وتنظيم أمور الناس الذين أخذوا يتكاثرون بازدياد الفتوحات[٩]. وكانت البداية متواضعة، فضربوا الخيام والقباب والفساطيط ولم يكن بناء[١٠].

ثم بَنَوا مساكن بالقصب، منها: المسجد ودار الإمارة، وفيها السجن والديوان، فكانوا إذا خرجوا للفتح نزعوا ذلك القصب وحزموه وصفوه، حتى يرجعوا من الفتح، فإذا رجعوا أعادوا بناءه[١١]، وكانت هذه البداية نواة مدينة البصرة. ثم خافوا الحريق فبنَوْها بالطين واللبن وسقف العشب بأمر من الخليفة عمر بن الخطاب، كما يذكر الجاحظ ذلك بقوله: "لما بنى عتبة بن غزوان وأصحابه بناء اللبن كتب إليهم عمر: قد كنت أكره لكم ذلك، فإذا فعلتم فعرضوا الحيطان وارفعوا السمك وقاربوا بين الخشب"[١٢]، وقد تم تخطيطها وفقاً للقبائل التى سكنتها، وكانت المنازل فيها متلاصقة[١٣].

ولكن تطور البصرة الحقيقى يرجع إلى ولاية أبى موسى الأشعرى، الذى امتدت ولايته من عام ١٧هـ إلى عام ٢٩هـ، وأول عمل قام به أبو موسى الأشعرى عند وصوله إلى البصرة، هو شروعه بتغيير هيكل المدينة ومنشآتها العمرانية. والإدارية والدينية والمدنية، فبنى المسجد ودار الإمارة باللبن والطين[١٤]. كما أنه أول من صرف الخطط للعرب هناك وجعل لكل

قبيلة محله، ومن ثم أمر الناس بالبناء[١٥]. وغُرس النخل لأول مرة[١٦]. وفتحت الأراضى التى ليست من أرض الخراج للأفراد يزرعونها بموافقة الخليفة عمر بن الخطاب[١٧]. ويبدو أن الرغبة فى حيازة الأرض وزراعتها كانت من القوة بحيث اضطر الخليفة إلى أن يكتب إلى أهل البصرة - لما بلغه أنهم قد اتخذوا الضياع وعمروا الأرض - محذرا إياهم: (لا تتهكوا وجه الأرض فإن شحمتها فيه"[١٨].

ونظراً لموقع البصرة التجارى، ولكونها فرضة العراق ووسطاً بينها وبين فارس، أسرع إليها العمران، واتخذتها الحكومة مقراً لإمارة العراق فى أيام بنى أمية فى بادئ الأمر، فعُمِّرت فى أيامهم، واتسعت عمارتها حتى بلغت أكبر اتساع لها فى زمن إمارة خالد بن عبد الله القسرى (١٠٥هـ - ١٢٠هـ)[١٩].

ويعتبر تخطيط مدينة البصرة العمرانى أول تجربة لتخطيط المدن فى العصر الإسلامى الأول، وقد وضعوا المسجد ودار الإمارة وبيت المال فى وسط المدينة، وجعلوا الطرق والشوارع تؤدى كلها إلى المسجد، وبنَوا الأسواق قريبة من المسجد؛ ليتيسر للناس الاتصال بالولاة وأداء الفرائض، ودفع الضرائب[٢٠].

وقد كانت بالبصرة دار الإمارة التى بناها أبو موسى الأشعرى بالطين واللبن فى شرق المسجد، وقد حولها زياد بن أبيه إلى قبلة المسجد؛ أى إلى غربية. وعندما بنى الحجاج قصره فى البصرة هدم دار الإمارة، ولم تكن فى البصرة دار إمارة حتى ولى الخلافة سليمان بن عبد الملك(٩٦هـ - ٩٩هـ) ، فأمر عامله يزيد بن المهلب ببناء دار الإمارة فبنيت بالآجر والجِص[٢١].

ومن العمارة البارزة فى البصرة؛ مسجد البصرة الذى شيده أبو موسى الأشعرى وأعيد بناؤه فى عهد معاوية بن أبى سفيان، على يد عامله على العراق زياد بن أبيه[٢٢] وذكر المقدسى أيضاً أن بالبصرة ثلاث مساجد أخرى: أحدها على الباب الغربى فى وجه البادية وهو الجامع القديم، وجامع ثان فى الأسواق عامر ليس بالعراق مثله – وجامع ثالث على طرف البصرة[٢٣]. وإيضاً يوجد ثلاثة عشر مشهداً باسم علىَّ بن أبى طالب[٢٤].

وذكر المقدسى أيضاً أن أنهار البصرة عدت فكانت مائة وعشرين ألف واعتقد أن هذه مبالغة واضحة، وقد ذكر الاصطخرى أن أنهار البصرة عديدة، تجرى فيها الزواريق[٢٥]، وتقرن فيها مياه دجلة والفرات من فم الخليج الفارسى عند البصرة، وكانت السفن تبلغ البصرة بنهرين، وفى شمال البصرة وجنونها أنهار كثيرة تحمل مياه البطائح السفلى إلى دجلة. وكان يصب فى الجانب الشرقى من الفيض أنهار أخرى كثيرة. هذا إلى نهر محفور يقال له نهر بيان على نحو من ثلاثين ميلاً فوق عبادان، يصل فيض دجلة بفيض دجيل (نهر كارون)، ودجيل ينحدر من إقليم خوزستان، ويصب فى خليج فارس عند سليمان"[٢٦]، ومن أهم مشروعات الرى التى تم انجازها فى البصرة فى عهد هشام بن عبد الملك (١٠٥- ١٢٥ هـ)حفر نهر بلال بن أبى بردة نائب خالد بن عبد الله القسرى على البصرة [٢٧].

الكوفة[٢٨]:

خططت الكوفة على غرار تخطيط مدينة البصرة، وقد جاء بناؤها بعد عامين أو ثلاثة من بناء البصرة. بناها (سعد بن أبى وقاص) عام ١٧هـ فى الجانب الغربى من نهر الفرات، وعلى بضعة أميال إلى الجهة الشمالية الشرقية من مدينة الحيرة القديمة[٢٩].

ويقال فى سبب بنائها أن سعداً بعد أن فتح العراق وتغلب على الفرس نزل فى عاصمتهم المدائن، ثم بعث وفداً إلى الخليفة عمر بن الخطاب يخبره بذلك الفتح، فلما وصل الوفد إلى عمر رأى ألوانهم قد تغيرت وحالهم قد تبدل، فسألهم عن سبب ذلك فأجابوه: "خومة البلاد غيرتنا، فأمرهم أن يرتادوا منزلاً ينزلون فيه المسلمين، لأن العرب لا يلائمهم طقس بلد إلا إذا جاء ملائماً لمزاج إبلهم، وكتب إلى سعد: "أبعث سليمان وحذيفة رائدين ليرتادا منزلاً برياً بحرياً ليس بينى وبينكم فيه بحر ولا جسر"؛ وذلك ليسهل ربط العاصمة بقواتها الحربية، وليكون الخليفة على اتصال دائم بها، حتى يسهل وصول المؤن والإمدادات العسكرية دون أن يعوقهم بحر أو نهر. يضاف إلى ما تقدم أن الخليفة أراد الاحتفاظ بالعرب بعيدين عن المدن القديمة؛ حتى لا يتأثروا بما يشاع فيها من ترف ونعومة عيش، فيفقدوا

بذلك ميزاتهم العسكرية، ويضيعوا فى وسط سكان العراق، وبالتالى يفقد الفتح سيادته على المنطقة[٣٠].

كما أرادها الخليفة عمر أن تكون دارا لهجرتهم، ومستقراً لإقامتهم، ومعسكراً لحاميتهم، يسيطرون منها على العراق وفارس، ويمدون أهل الأمصار[٣١]، "ويتخذونها دار هجرة وقيروانا"[٣٢].

وأراد سعد بعد موافقة الخليفة عمر بن الخطاب أن يجمع جنده فى هذه البقعة التى ارتضاها أن تكون دار جهاد للمسلمين وكوفه لجنده، فرحل بهم سعد وأتى موضع الكوفة فعسكر فيه فى شهر محرم من سنة ١٧هـ[٣٢]. وحين نزل المسلمون أرض الكوفة أقاموا معسكرهم فيها، ونشر سعد فسطاطه وخيامه عليها، وأخبر عمر، أنه نزل أرضاً تلائم حالتهم الصحية ووضعهم العسكرى[٣٣].

وكان موضع الكوفة أرضاً خالية من السكان، على الضفة الغربية للفرات الأوسط، وكان بينها وبين النهر لسان من الرمل، يقترب عمودياً من الفرات يسمى الملطاط[٣٤]، وكانت توجد على حافة البادية مساحة، تحرس (جسر الزوارق) المنصوب على الفرات، الذى يفضى إلى طريق يؤدى إلى العاصمة طيسفون (المدائن)[٣٥] وفى هذا السهل الخصيب المحصور بين الفرات شرقاً والبادية الواسعة، المطلة على مشارف الشام غرباً بُنيت هذه المدينة التى اتخذت اسم الكوفة[٣٦].

وأول ما خُطَّ فى الكوفة مسجدها ودار الإمارة، وبيت المال وجعلوها فى وسطها[٣٧]. وفى الطبرى أن: أول شىء خط بالكوفة وبنى حين عزموا على البناء المسجد"[٣٨]. ولم يبن بناء فى جوانب المسجد حين تأسيسه بناء، ثم زادوا عليه مع الأيام حتى اكتمل بناؤه فى ولاية زياد ابن أبيه عامل معاوية بن أبى سفيان على العراق، وكان قصرالإمارة يتصل بالمسجد، ثم أحيط المسجد بسور من اللبن والطين، ويذكر ياقوت أن الخليفة عمر بن الخطاب كتب إلى سعد يأمره بأن يخط مسجد الكوفة بحيث يتسع للمقاتلة أو ما يكفى لأربعين ألف مصلٍ[٣٩].

وفى إمارة زياد بن أبيه، وسع المسجد بحيث صار يتسع لستين ألف مصل، وبنى الحوائط بالآجر من خرائب الحيرة ثم قام زياد بجلب الأعمدة

الحجرية من الأهواز[٤٠]. وقد ثبت أسطواناتها بعضها فوق بعض بواسطة قضبان من الحديد داخل الرصاص المصهور فى وسط الإسطوانة. وهكذا أصبح حرم المسجد أشبه بقاعة الأعمدة، وكان هذا الحرم مكوناً من خمسة أروقة، وفى الجهات الثلاث الأخرى رواقان. وبهذا المسجد أيضاً محراب يعين موضع قتل علىً وهو القبلة[٤١].

وهناك أيضاً مسجد آخر بظاهر الكوفة فى الجهة الشمالية الغربية من مسجد الكوفة، ويعتقد أن تشييد هذا المسجد قد تم قبل مجئ الإمام علىً إلى الكوفة سنة ٣٦هـ. أو فى أثناء إقامته فيها، ويذكر أن قدسية هذا المسجد جاءت من اعتقاد الناس لكونه بيت إبراهيم الخليل[٤٢].

وقد أرسى سعد بن أبى وقاص فى أثناء إمارته قواعد مجمع حضرى، تتمثل فيه الأنشطة الدينية والعسكرية والمدنية، فكان هذا المجتمع فى واقعه يمثل حجر الأساس، الذى وضع الكوفة على عتبة التطور نحو المدنية. إلا أنه بدأ تطور الكوفة، يتلمس طريقة نحو شكل المدينة الثابت، فى إمارة المغيرة بن شعبة سنة ٢٢هـ[٤٣]، فأدخل الآجر لأول مرة وبشكل محدود فى بناء بعض الدور فيها.[٤٤].

ويبدو أن تطور الكوفة قد استكمل مقوماته باعتبارها مدينة يرجع إلى إمارة زياد بن أبيه فى سنة ٥٠هـ[٤٥]، فأصبح الأجر فى عهد زياد ابن أبيه هو المادة الرئيسة المستعملة فى البناء، فأخذ المسلمون يشيدون دورهم به بدلاً من الطين واللبن[٤٦]. فى حين أعاد زياد بناء المسجد ودار الإمارة بالآجر، وأدخل بعض التعديلات والتحسينات عليهما، فوسع المسجد وزاد فيه[٤٧]، فقد جعله كما يذكر ماسنيون[٤٨] أكبر وأجمل مسجد إسلامى آنذاك, فأخذ فن العمارة فى الكوفة يتقدم تقدماً ملموساً فى أيام زياد[٤٩]، وهكذا تحولت الكوفة إلى مدينة منظمة.

الموصل:

فتح العرب الموصل صلحاً بقيادة عتبة بن فرقد السلمى سنة١٦هـ. فى أيام الخليفة عمر بن الخطاب وقام المسلمون على إنمائها وسميت بهذا الاسم لتوسطها بلدان الشرق الأدنى وكان يقوم فى موضعها أيام الساسانيين مدينة يقال لها بور أردشير، وقد بقيت الموصل من أهم المحطات للقوافل

التى تنقل التجارة من الهند إلى بلدان المغرب وبالعكس[٥٠]. كانت الموصل عند فتحها عبارة عن حصن يشتمل على مدينة صغيرة فيها محله لليهود وأخرى للمجوس وبيع للنصارى حولها بيوت لهم[٥١].

وأول من تنبه إلى خطورة موقعها من العرب هو الخليفة عمر بن الخطاب فأتخذها مركزاً للفتوحات، وجعل بها على ما يذكر اليعقوبى؛ أحد الأجناد الستة التى جندها. وعين واليا عليها هو عتبة بن فرقد السلمى الذى أنزل العرب القائمين فيها[٥٢]. وولاها بعد السلمى عرفجة ابن هرثمة البارقى قى سنة ٢٠هـ، الذى سعى الى تمصير المدينة بأمر عمر، فخطَّ منازل العرب الفاتحين وبنى دار الإمارة والمسجد الجامع على غرار ما خططت به الكوفة والبصرة وأطلق عليها اسم الموصل؛ لأنها وصلت بين دجلة والفرات، كما وصلت بين الشام والعراق وعدت الموصل من الأمصار المهمة، تستقبل المقاتلة والمهاجرة من العرب كالبصرة والكوفة[٥٣].

وفى خلافة عثمان بن عفان (٢٤هـ - ٣٥هـ) نزلت القبائل العربية الموصل وسكنتها، وأول القبائل التى نزلتها هى الازدوطىء وكنده وعبد القيس، كما فتحت جيوشها أرمنية واذربيجان[٥٤].

وتتابعت إليها القبائل فى خلافة علىَّ بن أبى طالب (٣٥هـ - ٤٠هـ) من الكوفة والبصرة هروباً من الفتن، فاتسعت الموصل كثيراً حتى غدت من القواعد المهمة فى الإسلام، ولم ينقض عصر دور الخلفاء الراشدين إلا والموصل قد صارت من المدن المهمة فى العراق[٥٥].

وفى العصر الأموى أهتم الأمويون بالموصل؛ نظراً لموقعها الحربى ومركزها الاقتصادى، فكان مقدار ما يجبى منها فى خلافة معاوية بن أبى سفيان خمسة وأربعين مليون درهم[٥٦]، وبحكم موقعها فقد بعدت عن الفتن والقلاقل التى يثيرها أهل الكوفة والبصرة بين آونة وأخرى ضد الإدارة فى العراق، مما حال دون مساهمتها أو اشتراكها فى تلك الفتن والقلاقل، التى تعكر صفو الأمن والاستقرار فى أرض السواد، وهذا مما زاد من اهتمام الأمويين بها، فكانوا كثيراً ما يولون عليها أمير من البيت الأموى، وممن تولاها منهم سعيد بن عبد الملك الذى حفر بها نهر سعيد، كما بنى سور الموصل وفرشها سعيد بالحجارة[٥٧]، وسكنها أيضاً هشام بن عبد الملك فى

خلافة أبيه، وبنى بها قصراً فى ربضها الأسفل فى الأرض التى صارت فيما بعد تعرف بقطائع بنى وائل، وغرس حولها الأشجار والنخيل(٥٨).

أما بالنسبة للعمارة فقد بنى عتبة بن فرقد سنة ٢٠هـ دار الإمارة بجوار المسجد الجامع، ثم جددها ووسعها عرفجة بن هرثمة البارقى، ثم وسعها الأمويون وأبقوها داراً للإمارة فى عهد الحر بن يوسف واليها على عهد هشام بن عبد الملك، فإنه اتخذ المنقوشة داراً للإمارة سنة ١٠٦هـ (٥٩)، ويذكر أن سبب تسميتها بالمنقوشة لأنها كانت منقوشة بالساج والرخام والفصوص الملونة والفسافس وما شاكلها، وقيل إنهم شيدوها بالرخام الأبيض المصقول، كما زخرفوها بالحجارة المنقوشة بالألوان، وركزوا سقوفها على دعامات وأكتاف من الخشب المموه بماء الذهب، وشق الحر بن يوسف نهراً وأجراه وسط المدينة ثم أكمله من بعده الوليد بن تليد سنة ١٢١هـ(٦٠).

أما بالنسبة للمسجد فقد بناه عتبة بن فرقد، ثم عمل عرفجة بن هرثمة البارقى على توسعه. وأصبح مسجداً جامعاً، وصار المسجد فى هذا الوقت يتسع لأكثر من أحد عشر ألف مصلٍ. وفى عهد مروان الثانى (١٢٧هـ - ١٣٢هـ) بنى جامع كبير يُصعد إليه بدرج، ومداخله المؤدية من مصلى الجامع إلى صحنه لا أبواب لها(٦١).

ونهضت الموصل عمرانياً على يد مروان ابن محمد، فقد اهتم هذا العامل بالمدينة حيث نصب عليها جسراً، واعتنى بطرقاتها وسورها وألحقها – ما يذكروا ليس بج – بالأمصار العظام، وبنى قلعتها، ووسع الجامع وأضاف إليه المنارة والمقصورة التى يصلى بها، وبنى مروان المطابخ التى يطبخ فيها الطعام للناس فى شهر رمضان(٦٢).

واسط:

عندما تولى الحجاج بن يوسف الثقفى (٧٥هـ - ٩٥هـ) ولاية العراق فى عهد الخليفة عبد الملك بن مروان (٦٥ – ٨٥هـ) أقام بالكوفة سنة ومثلها بالبصرة، وأخمد الفتن فيهما، ولكى يسيطر على هذه المناطق بيسر شيد على ضفة دجلة الغربية بلدة سماها (واسط) لتوسطها بين البصرة والكوفة، وجعلها مقراً لحكمه(٦٣).

وقيل سميت واسط لأن موقعها بين البصرة والكوفة والأهواز، فهى تتوسط كل من المواقع الثلاثة، وذكر البلاذرى: أن الحجاج عندما فرغ من بناء مدينته كتب إلى عبد الملك بن مروان أنى اتخذت مدينة كرش من الأرض بين الجبل والمصرين وسميتها واسط"[٦٤].

وكان موضعها أرضاً مرتفعة خالية من السكان تقع على الضفة الغربية من نهر دجلة شمال البطيحة غربى مدينة كسكر الفارسية، التى تقع فى مواجهتا على الضفة الشرقية من نهر دجلة، وقد ربط المدينتين جسر من السفن[٦٥].

كان تأسيس واسط إحدى الضرورات الإدارية التى ترجع الى أسباب عدة؛ منها ازدواجية الإدارة، فعندما جاء الحجاج إلى العراق واليا أخذ يتنقل فى إقامته بين الكوفة والبصرة، وكان يعين نائباً عنه يقوم مقامه بإدارة المصر الآخر[٦٦]، فرأى من الضرورى أن يتخذ مكاناً وسطاً بين البصرة والكوفة يكون مقراً له، ويؤمن السيطرة الكاملة عليها. إلى جانب أن أهل البصرة والكوفة أيدت معظم الفتن التى قامت ضد ولاية الحجاج فى العراق، لذلك فإن اتخاذ مقراً للحكم فى وسط جماعة لا تدين له بالطاعة نوعا من المجازفة والمخاطرة[٦٧].

ثم إن الجيوش الشامية التى استنجد بها الحجاج لقمع الفتن قد فرضت على الحجاج فكرة نقل العاصمة إلى مكان آخر بدلاً من البصرة والكوفة، حيث أراد الحجاج عزل جند الشام عن أهل الكوفة والبصرة، وحتى لا يتسرب إليهم التمرد والعصيان الذى أتصف به أهل العراق[٦٨].

وقد أراد الحجاج بناء مدينة تكون معسكراً خاصاً لجند الشام، لكى يعتمد عليه فى قمع الثورات التى تثور عليه فى المستقبل، فعمل على نقل[٦٩] – الحكومة من الإدارة الأم، التى نشأت فيها، إلى مدينة جديدة لصيانة حكم الأمويين فى العراق.

وقد دفعت الحجاج عوامل عدة لاختيار موضع واسط؛ فكان العامل الإدارى من أهم الدوافع فى اختياره موضع وسط بين الكوفة والبصرة ويقول بخشل فى ذلك: "وقال الحجاج اتخذ مدينة بين المدينتين يعنى الكوفة والبصرة، تكون بالقرب منهما، أخاف أن حدث فى أحد المدينتين حدث وأنا

فى المصر الآخر فمر بواسط القصب فاعجبته، فقال هذا واسط المصرين"[٧٠].

وأيضاً الأهمية العسكرية كانت من أهم الدوافع، فوجود دجلة فى شرق الموضع والفرات فى غربه، يكون له إستراتيجية حربية ممتازة، فإنه يصعب كما يقول ابن رسته "العبور من دجلة أو الفرات إذا ما قطعت الجسور، فتهيأت للحجاج الفرص للاستعداد والقضاء على الثورات من مدينة واسط"[٧١]. هذا بالإضافة إلى أهمية موضع واسط من ناحية المشرق، فيمكنه هذا الموضع أيضاً من إدارة العمليات العسكرية لمواصلة الفتوحات فى المشرق[٧٢].

وتبرز أيضاً الأهمية الاقصادية فى موضع واسط.وقد ذكر ابن حوقل ذلك بقوله: "إنها خصبة كثيرة الشجر والزرع وليس لها بطائح، ولها أرض واسعة ونواح فسيحة وعمارة متصلة، ونواحى واسط عمل مفرد من أعمال العراق لعامل جليل نبيه خطير"[٧٣]. ووصفها المقدسى بقوله: "واسط قصبه عظيمة كثيرة الشجر معدن السمك حسنة الأسواق واسعة السواد"[٧٤].

وكان تخطيط مدينة واسط مثل خطط كل من البصرة والكوفة، فقد ذكر ياقوت أن الشطر الغربى من واسط كان محاطاً بخندق وبسور، بينما يذكر بخشل الواسطى أنها محصنة بسورين وخندق،وقد تكاملت استحكامات هذا الشطر بشاطئ دجلة، فصار معسكراً آمنا محصناً لا يدخله أحد إلا إذا اجتاز أبواب المدينة[٧٥].

وكان المسجد الجامع فى واسط، الذى بناه الحجاج فى الضفة الغربية من المدينة، يجمع بين البساطة والجلال كمسجد الكوفة، وكان البناء مشيداً بالآجر والجص ويذكر بخشل: أن فى مسجد واسط مقصورة، وقد وجد أن أرضية الجامع كانت مفروشة بادئ الأمر بآجر أحمر مرصوف رصفاً موازيا بجدار الجامع، ثم استبدل بآخر أصفر[٧٦].

أما دار الإمارة، فتقع وراء جدار المسجد الأول القبلى الذى بناه الحجاج، وإن أبعاد دار الإمارة بمد جدار المسجد القبلى فى كل من طرفيه وأنشئ برجان عند نهايته، أصبح الضلع هذا أحد أضلاع القصر الملاصق للمسجد، فهو من هذه الناحية على نمط دور الإمارة التى شيدت قبله فى كل

من البصرة والكوفة، حيث كانت جميعها ملاصقة لمساجدها، ومواقعها فى الجانب القبلى منها[٧٧]، وأقيمت بجوار المسجد أيضاً دواوين الحكومة والسجن[٧٨].

وجعل الحجاج على مقربة من دار الإمارة سوقاً عامرة، كان تجارها يتعاطون بمختلف البضائع فى تجارتهم، وكان هذا السوق من السعة بحيث اقتضى أرضاً تمتد حتى شاطئ دجلة شرقاً، وكان هناك شارع عظيم يبتدىء بالقرب من القصر، ويمتد إلى الغرب من السوق، وينعطف شرقاً جنوب السوق ثم يقترب من دجلة[٧٩].

وكان داخل مدينة واسط رحبات واسعة على ما ذكر ياقوت[٨٠] منها ثلاثاً: أكبرها رحبة كانت قريبة من سجن الحجاج المعروف بـ (الديماس)؛ وكان واسعاً كبيراً يستوعب كل متمرد ومنشق على حكمه، وكانت هناك فرضة عند رأس الجسر تعرف بـ (مشرعة الفيل)[٨١] وهذه المشرعة كانت تستخدم لإنزال البضائع التجارية إلى السفن وتفريغها منها، وكان الجسر قائماً على دجلة وهو عائم على عدد من السفن يربط جانبى المدينة[٨٢].

ولقد اختلف المؤرخون فى تحديد التاريخ الذى تأسست فيه مدينة واسط، فذكر بخشل الواسطى أن بناءها كان بين سنة ٧٥، ٧٨هـ[٨٣] وابن قتيبة يذكر أنه عندما هرب ابن الأشعث الى سجستان وأمر الحجاج جيشه بالرجوع إلى مدينة واسط حيث كان قد بناها[٨٤].ويذكر البلاذرى: أنه عندما وصلت إلى الحجاج أخبار خروج ابن الأشعث أتى موضع واسط، فابتنى به مسجداً وقال هذا مكان واسط، فسميت واسط القصب ثم بناها بعد ذلك[٨٥]، أما اليعقوبى فيذكر: أن الحجاج بنى واسط فى السنة التى هرب فيها ابن الأشعث أى فى سنة ٨٣هـ[٨٦]، ويتفق الطبرى مع اليعقوبى فى تاريخ بناء واسط[٨٧].

فى ضوء ما تقدم نجد أن المؤرخين والبلديين قد تقاربت إشاراتهم فى تاريخ بناء مدينة واسط، وهى تحصر البناء بين سنة ٨١هـ، سنة ٨٣هـ؛ حيث أشارت المصادر إلى فتنة ابن الأشعث أنها بدأت سنة ٨١هـ[٨٨].

ومنذ ذلك التاريخ اضطلعت مدينة واسط بإدارة العراق وأقاليم الدولة الأموية فى المشرق[٨٩] وكان بعض أمراء العراق يقيمون فيها منذ نشأتها،

ويشرفون على إدارة العراق والمشرق الإسلامى كما كان ولاة واسط مسئولين عن تعيين عمال البصرة والكوفة، وكان هؤلاء العمال تابعين لوالى واسط ومسئولين أمامه إدارياً[٩٠].

الولاة وإدارتهم للمراكز الإدارية:

بعد أن أتم المسلمون فتح العراق، قسمه الخليفة عمر بن الخطاب إلى ثلاث مناطق إدارية، وقد أدى هذا التقسيم إلى تمصير كل من البصرة والكوفة والموصل، وتعيين عامل فى كل منها فكان أول عامل على البصرة هو عتبة بن غزوان[٩١]، كما كان سعد بن أبى وقاص أول أمير على الكوفة[٩٢]، فى حين كان عرفجه بن هرثمه البارقى أول وال على الموصل بعد تمصيرها[٩٣].

وجعل كل أمير مستقلاً عن الآخر فى النواحى الإدارية والمالية والقضائية، واستمر العمل بهذا النظام فى الثلاث إدارات حتى تولى الخليفة علىَّ بن أبى طالب، فاتخذ من الكوفة مقراً لخلافته فى سنة ٣٦هـ[٩٤]، فاتبعت البصرة والموصل الكوفة، إلا أن معاوية بن أبى سفيان استطاع أن ينقل فى العام نفسه تبعية الموصل إلى دمشق بعد إزاحة واليها مالك الأسدى من قبل الخليفة علىَّ بن أبى طالب[٩٥]، ويستمر ارتباط الموصل بدمشق حتى سقوط الدولة الأموية.

وبعد مقتل الخليفة علىَّ بن أبى طالب سنة ٤٠هـ، أصبح العراق تابعاً للحكم الأموى، فاتبع الأمويون فى اختيارهم للولاة؛ اختيار شخصيات تقوم علاقتهم بالخلفاء الأمويين على أساس الثقة الكاملة المتبادلة والترابط القوى، عن طريق القرابة أو المصلحة المشتركة؛ وهذا بدوره أدى إلى تطبيق نظام "اللامركزية" مع الضمانات الكافية لمواجهة احتمالات الانحراف أو القيام بحركات استقلالية؛ وقد تمثلت هذه الضمانات فى فصل شئون المال عن بقية الشئون الإدارية، وفى الرقابة التى أسندت إلى ديوان الرسائل، ثم فى يقظة الخلافة وحزمها ومرونتها فى مواجهة الأحداث[٩٦].

وقد حَرَص معاوية (٤١هـ – ٦١هـ) - أول خلفاء هذا العصر - على اختيار أعوانه وولاته من ذوى التجارب الواسعة من المسلمين، وترك لهم الإصلاحات الضرورية فى أقاليمهم؛ ليقوم كل واحد منهم بواجبه تجاه

الإقليم ويرعى شئونه[٩٧]. وكان هذا الحكم المطلق دائماً محصوراً فى ولاية العراق، وذلك لما كان يحدث فيها من اضطرابات وفتن أكثر من غيرها من الولايات، وكان الخليفة يختار لهذه الولاية ولاة مشهورين بالحزم والشدة، فكان زياد بن أبيه من أشهر ولاة معاوية[٩٨].

ولاة الأمويين وإدارة العراق:

المغيرة بن شعبة: (٤١ – ٥٠هـ) كان العراق هو أصعب الأقطار دون شك. وكان على معاوية أن يستخدم كل ما فى جعبته من الحلم والدهاء، ليحمل القبائل العربية هناك على القبول بسياسته. ولم يشأ أول الأمر الإقدام على تغيير ما فى أوضاع البلاد، وإنما اكتفى بالعمل على إعادة تلك الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل وقوع الحرب الأهلية[٩٩].

وقد قامت العلاقة بين الخلفاء والولاة على أساس تخير الولاة من بين الشخصيات القادرة المتميزة بالخبرة والكفاءة. لذلك عين لإمارة الكوفة المغيرة بن شعبة المعروف بدهائه السياسى وبخبرته الطويلة بمشكلات الكوفة، فحاول خلال ولايته لها أن يؤلّف قلوب أهليها فى حين كان معاوية يحاول بالمال أن يكسب نصرة رؤسائها له. وكان تعين المغيرة على الصلاة. وعزل عنه الخراج[١٠٠].

فى حين أدرك المغيرة أن مصلحته الشخصية تدعوه إلى أن يحتفظ بثقة معاوية فى كفاءته، وأن الخليفة بدوره أدرك أن المغيرة بهذا الفهم قادر على خدمة الدولة، وصالح للاعتماد عليه وعلى كفاءته. ولهذا لم يقيد معاويةُ المغيرة بسياسته، خاصة حين أسند إليه ولاية الكوفة[١٠١].

وقد استخدم المغيرة بن شعبة فى إدارة الكوفة سياسة المسالمة ولم يلجأ إلى الشدة والقسوة، وإنما استخدم الدرهم والكلمة التى استطاع بهما أن يشيع الاستقرار والهدوء فى ولايته إلى حد كبير، وأن يكفى معاوية أمر الكوفة، وأن يحتفظ بمنصبه حتى وفاته[١٠٢]، وتحدث عنه السيوطى، بصفة خاصة بقوله: "فلو أن مدينة لها ثمانية أبواب لا يخرج أى واحد منها بمكر لخرج المغيرة من أبوابها كلها"[١٠٣].

ولم يطلب المغيرة من معاوية أى عون مادى أو بشرى يستعين به على الكوفة، إذ إن أسلوبه فى إدارة شئونها كفاه مؤنه الحاجة إلى استخدام القوة

أو العنف إلا فى حالات قليلة فى قتاله مع الخوارج. وفى سنة خمسين وقع بالكوفة الطاعون، فهرب منها المغيرة، فلما ارتفع الطاعون عاد إلى الكوفة فطعن فمات[١٠٤].

زياد ابن أبيه[١٠٥]: يعتبر أشهر ولاة معاوية بن أبى سفيان على إدارة العراق (٤٥هـ - ٥٣هـ)[١٠٦]، وقد انتهج زياد فى إدارته سياسة التوسع فى الفتوح، وقد اختار خراسان ميداناً لحملاته. واستطاع أن يؤمن السيطرة العربية فى هذه البقاع الجديدة[١٠٧].

وفى سنة ٤٧هـ كان زياد بن أبيه منهمكاً فى إعادة التنظيم الإدارى لمدينة البصرة، وقد سنحت له الفرصة أن يطبق هذه الإصلاحات الإدارية على الكوفة أيضاً، إذا بها ضمت إلى ولايته بعد وفاة عاملها المغيرة بن شعبة عام ٥٠هـ، فكان زياد أول من جمع له ولاية العراقيين البصرة والكوفة[١٠٨] مع تأييد مطلق من الخليفة معاوية.

وقد هيأت هذه الظروف لزياد بن أبيه الفرصة للقيام بإصلاح شامل للتنظيم الإدارى فى ولايته الواسعة الكثيرة الاضطرابات والفتن، وكان النظام الذى أقيم فى البصرة والكوفة أيام عمر قد فقد مقوماته؛ بسبب تدفق الهجرة المستمرة وغير المنظمة على هذين المصربين. وكانت الوحدة الرئيسية فى هذا التنظيم هى "العرافة"[١٠٩]. بحيث يتفق تكوين العرافات مع التقسيمات القبلية. إذ يجوز أن تحتوى العرافة الواحدة على أفراد من قبائل شتى اتفق وصولهم إلى البلد فى وقت واحد أو متقارب. وقد أعاد زياد بن أبيه هذا النظام؛ وعالج مشكلة تولدت بسبب كثرة هجرة القبائل العربية إلى الكوفة والبصرة، وقد جعل كل قبيلة وحدة إدارية قائمة بذاتها ثم قسمها إلى عرفات على رأس كل منها عريف، لا تقتصر مسئوليته على استلام العطاء وتوزيعه على أفراد عرافيه فحسب، ولكن تتضمن تبعته أيضاً حفظ الأمن، كما أنه مسئولاً أمام زياد بن أبيه فى ناحيته، فيقوم بإرسال التقارير بما يحدث فيها أولاً بأول[١١٠].واستطاع أن يضبط الأمور فى المدينتين برجال من أهلها وأصدر زياد أوامره بألاَّ يدخل أو يخرج أحد من الكوفة أو البصرة بعد صلاة العشاء، وأوقع القصاص بالسارق وقاطع الطريق، فعم الأمن والطمأنينة[١١١].

ثم أعاد زياد توزيع العطاء بشكل واقعى يضمن للفرد حاجاته الاجتماعية. فحذف من ديوان العطاء أسماء الذين توفوا ومن كان غائباً عن قطره ومن كان عابثاً بالأمن، "فكان إذا جاء شعبان أخرج أعطية المقابلة فملأوا بيوتهم من كل حلو وحامض واستقبلوا رمضان بذلك، وإذا كان ذو الحجة أخرج أعطية الذرية"[١١٢]، ويشير البلاذرى إلى أنه "كان لكل عينَّ جربيان ومائة درهم، ومعونة الفطر خمسون، ومعونة الأضحى خمسون"[١١٣].

واختار زياد حوالى خمسمائة رجل من أهل البصرة ليعملوا كحرس خاص به، وكذلك حماية الأماكن المهمة، ، وأسند قيادتهم إلى شيبان بن عبد الله السعدى[١١٤].واستعان زياد بعدة من أصحاب الرسول - e - منهم عمران بن الحصين الخزاعى (ت ٥٢هـ)، ولاه قضاء البصرة[١١٥]، والحكم بن عمرو الغفارى (ت ٥٠هـ)، ولاه خراسان وجعل معه رجالاً على جباية الخراج[١١٦].

وكان زياد بن أبيه يباشر شئون الرعية بنفسه، ولا يكتفى فى ذلك بمعاونيه؛ وكان يجلس أحياناً فى مجلس القضاء ليفتى بين الناس، وبجواره القاضى يسدده إذا أخطأ، وقلما كان يحدث وتختلف وجهات نظرهما[١١٧]، بل كان يجلس أحياناً ليفصل فى الخصومات بين الأزواج[١١٨]. حتى إنه كان يعرف أخبار رعيته معرفة عجيبة، فيروى أن رجلاً كلمة فى حاجة له، فتعرف إليه وهو يظن أنه لا يعرفه، فقال: أصلح الله الأمير أنا فلان بن فلان، فأبتسم زياد وقال: أتتعرف إلى وأنا أعرف منك بنفسك؟ والله إنى لأعرفك وأعرف أباك وأمك وجدك وجدتك، فبهت الرجل وأرعد، حتى كاد يغشى عليه[١١٩].

وكان زياد يقول لأصحابه: "ليس كل كلام يصل إلى؛ ولا كل من وصل إلى أمكنه الكلام، فأستشفغوا لما وراءكم"[١٢٠]، وكان موت زياد فى سنة ثلاث وخمسين بالكوفة فى شهر رمضان[١٢١].

عبيد الله بن زياد: (٥٥هـ - ٦٤هـ) كان عبيد الله بن زياد والياً على خراسان فى عهد معاوية بن أبى سفيان[١٢٢] وفى عام ٥٥هـ، عزل معاوية والى البصرة عبد الله بن غيلان عنها وولاها عبيد الله بن زياد، وأوصى

معاوية عبيد الله بن زياد بهذه الوصية، "وافتح بابك للناس تكن فى العلم منهم أنت وهو سواء"[١٢٣] ويقول معاوية بعد نصيحته السابقة لابن زياد "وإذا عزمت على أمر فأخرجه إلى الناس، ولا يكن لأحد فيه مطمع، ولا يرجعن عليك وأنت تستطيع، فإن فى ذلك حفظاً لهيبة الحاكم واستقرار الوسيلة فى الحكم ووقاية من مغبة التردد وفق الأهواء المتضاربة"[١٢٤]. وهذا يعتبر حسن السياسة ونجاح الإدارة، كما يبدو لنا من وصيه معاوية لابن زياد لما ولاه إدارة البصرة.

وفى عهد يزيد بن معاوية (٦٠ – ٦٤هـ) أضاف لعبيد الله بن زياد ولاية الكوفة إلى البصرة فى فتنة الحسين بن علىً، وما كاد يستقر بابن زياد المقام حتى أخذ أهل الكوفة بالحزم، واستطاع بحزم القضاء على بوادر تمرد الشيعة بالبصرة، بعد أن وصلت إليهم أخبار الحسين بن علىً ورسالة منه يطلب منهم فيها النصر والبيعة[١٢٥].

وقدر لعبيد الله بن زياد أن يقضى على فتنة الحسين بن علىً فى موقعة كربلاء سنة ٦١هـ[١٢٦] إلا أن يزيد بن معاوية لم يعزل ابن زياد أو يحاسبه على ما جَرَّه عليه من غضب وسوء ظن من الناس ومقتهم؛ وذلك بسبب معرفة يزيد بطباع أهل الكوفة الذى اشتهر عنهم فى التاريخ، فهم إذا حكمهم وال قوى انكسروا واستكانوا، وإذا خلع وجاءهم وال لين يؤثر العافية تمردوا عليه، ومكروا به، ودبت فيهم الفتن، وسرت روح الثورة والمؤامرة.

لذلك لو عزل يزيد بن معاوية ابن زياد فى هذه الظروف التى تضطرم فيها النفوس تعاطفاً مع آل البيت؛ فسيفيق أهل الكوفة من هذه الصدمة؛ ويتحول التعاطف إلى عمل جدى، وينقلب الهمس إلى ثورة عارمة. وبعد موت يزيد بن معاوية وثب عليه أهل البصرة فخرج إلى الشام ولم يعد إلى العراق مرة ثانية[١٢٧].

الحجاج بن يوسف الثقفى: (٧٥هـ - ٩٥هـ) عندما خضع العراق لسلطان عبد الله ابن الزبير، جمع عبد الله الكوفة والبصرة لأخيه مصعب بن الزبير سنة ٦٧هـ بعد أن قضى على ثورة المختار بن أبى عبيده الثقفى فى الكوفة[١٢٨].

وبعد أن انتصر عبد الملك بن مروان (٦٥ – ٨٦هـ)، على مصعب بن الزبير سنة٧٢هـ ولى أخاه بشراً على الكوفة، وولى خالد بن عبد الله ابن اسيد على البصرة فى السنة نفسها[١٢٩]، ولكن عندما اضطرب أمر العراق، واشتد خطر الخوارج جمع عبد الملك إدارة العراق لبشر بن مروان فى عام ٧٣هـ[١٣٠].

ويبدو أن بشراً لم يفعل شئياً ذا بال إذ لم يكن والياً حازماً، ولعل هذا هو السرفى تعيين عبد الملك له لهذا المنصب، فلم يكن عبد الملك يريد للعراق فى هذه المرحلة والياً نشطاً حازماً، ولذلك ظلت الأحوال فى العراق على عهد بشر - وكما كان متوقعاً لها - غير مرضيه ابداً، وكانت المشكلة الرئيسية فى العراق هو فتور أهل الكوفة عن تأييد النظام المروانى وعن نصرتهم لأهل البصرة فى محاربة الخوارج الأزارقة العابثين فى منطقتهم نفسها، وكان الخطر الأكبر هو فى امتناع أبناء القبائل عن الإسهام فى الحملات السنوية، لذلك اتخذ بشر بن مروان عقوبات شديدة اتجاهم، إذ كان المخالف يُصلب إلى حائط، ويعذب عذاباً شديداً لما دون الموت[١٣١] وعلى ما فى هذه العقوبات من قسوة وصرامة، فإنها لم تنفع فى حل الأشكال وظل الخارجيون مستمرين فى حروبهم حتى نهاية عهد بشر بن مروان.

ولكن بشراً لم يعمر طويلاً بل مات بعد ستة أشهر من توليه[١٣٢]. فاعقبه خالد بن عبد الله بن اسيد، ولكن خالداً هذا لم يستطيع أن يقوم بعمل حاسم ضد الخوارج[١٣٣]، فرأى عبد الملك أن الحجاج بن يوسف الثقفى (٧٥ – ٩٥هـ)، خير من يوكل إليه أمر العراق بما عرف من شدة وحزم، وكان عبد الملك باختياره الحجاج قد اختار أكفأ رجال دولته لمواجهة خطر الخوارج فى الشرق، وإعادة النظام والاستقرار فى إدارة العراق[١٣٤].

وقد قضى الحجاج سنينه الثلاث الأولى محاولاً السيطرة على الوضع. وهذه المرحلة تعنى قمع عدد من الثورات والانتفاضات والقضاء على الخوارج بمنتهى الصرامة، حتى لانت له أهالى هذا البلد المتقلب الأهواء الدائم الثورة.. ولكن حتى مع الحجاج كان عبد الملك يغضب من سرفه فى الدماء والأموال[١٣٥]. واساءته لبعض الرعية الذين لا يبادرون إلى الشر[١٣٦]، وعلى الرغم من ذلك فقد أبقاه على إدارة العراق، وقد استطاع

الحجاج مواجهة جميع المخاطر التى طرأت على العراق فى أثناء إدارته له، وعمل على إضعاف شأن الأزارقة تماماً، واستئناف الفتوح الإسلامية فى الشرق بعد توقف وفشل، ولكن لما تجمعت بعض الجموع من العرب والموالى خلف ابن الأشعث فى ثورته(١٣٧)، عرض عبد الملك على ابن الأشعث عزل الحجاج عنهم وإرضاءهم فى مطالبهم، ولكنهم أَبَوْ إلا خلع الحجاج والخليفة وبنى أمية جميعاً، فلم يكن بداً أمام عبد الملك من الإبقاء على الحجاج حتى انتصر عليهم، وتمتعت البلاد فيما بعد باستقرار لم تشهده منذ زمن طويل(١٣٨).

إلا أن الحجاج تخوف من تأييد أهل البصرة والكوفة للفتن التى قامت ضده فى العراق، لذلك لم يكن بوسعه أن يتخذ من الكوفة والبصرة مقراً لحكمه. إذ كان يدرك تماماً أن صدور سكان هذين المدينتين تنطوى على الحقد عليه، لذلك فإن اتخاذ مقراً للحكم فى وسط جماعة لا تدين له بالطاعة نوعاً من المجازفة والمخاطرة(١٣٩).

ويبدو أن فتنة ابن الأشعث والفتن التى سبقتها أعطت الحجاج إنذاراً فى أن يفكر فى نقل إدارة العراق لموضع آخر، من وسط التمرد والعصيان الذى كان يهدد أمن الولاية باستمرار إلى جانب الوجود العسكرى الشامى الذى استنجد به الحجاج لقمع الفتن، فقد أراد أن يعزله عن أهل العراق، حتى لا يتسرب لهم التمرد والعصيان الذى اتصف به أهل العراق. كل هذه الأسباب أدت إلى نقل العاصمة إلى مكان آخر بدلاً من البصرة والكوفة(١٤٠).

ودفع الحجاج العامل الإدارى فى اختيار موضع وسط بين الكوفة والبصرة، وأن تكون بالقرب منهما، وكان مصيباً فى إنشاء مدينة واسط لتكون مركزا موحد لإدارة الولاية بدلا من الكوفة والبصرة، ومعسكراً دائماً، ومنيعاً لجند الشام يستطيع بواسطته قمع كل عصيان يعكر أمن ولاية العراق(١٤١).

وقد بدأ بإنشاء مقرا لحكومته، ثم منح بعض جهات البطيحة لرجاله وأعوانه فى شكل إقطاعات، ليعملوا على استصلاحها فتكاثر العمران من حول واسط وتغير شكل الحياة فيها بفعل هذه الجهود الإصلاحية(١٤٢).

ولقد برهن الحجاج على كفاءته فى التنظيمات الإدارية من خلال طريقة إعداد الجيوش وتجهيزها بما يكفل لها أكبر قدر من النجاح فى المَهمات التى أسندت إليها فى فتوحات السند وإقليم ما وراء النهر وبفضل رجالها الذين عملوا تحت لواء الحجاج، أمثال محمد بن القاسم، وقتيبة بن مسلم[١٤٣].

وخلف الوليدُ بن عبد الملك أباه عبد الملك فى الحكم. وكان حكم الوليد (٨٦ – ٩٦هـ)[١٤٤]، مجرد استمرار هادئ لحكم أبيه. فقد ظل الحجاج رجل الدولة، بل وازداد كما هو المتوقع نفوذاً وهيمنة. وظلت السياسة التى رسمها الحجاج لإدارة العراق متبعة وسائدة. إلا أن ما يميز عهد الوليد عن عهد أبيه هو الاستقرار الذى شهدته سنوات حكمه والذى شمل الدولة فى كل أنحائها وخاصة العراق. وقد توفى الحجاج عام ٩٥هـ[١٤٥]، أى قبل عام تقريباً من وفاة الوليد. وولى الوليد إدارة الكوفة والبصرة يزيد بن أبى كبشه، وولى خراجهما يزيد بن أبى مسلم[١٤٦].

أما إدارة الموصل فى عهدى عبد الملك والوليد؛ فقد كانت الموصل جزءاً من ولاية الجزيرة الفراتية[١٤٧]، وقد أدرك عبد الملك أهمية هذه الولاية، فعمل جاهداً على تنظيمها؛ لتواجه الخزر والبيزنطيين أعداء الدولة الأموية، فشجع على استيطان العرب هناك وأقطعهم الأراضى وأمر بنقل القبائل القيسية إلى هناك[١٤٨] كما نقل بعضاً من قبائل الأزد وربيعة من البصرة إلى الموصل[١٤٩]. وسمح للعرب الذين هاجروا إلى هناك بالاستقرار وممارسة الزراعة فى هذه المنطقة الوفيرة الخيرات[١٥٠]. كما نظم عبد الملك الإدارة فى الموصل؛ حيث عَيَّنَ أخاه محمد بن مروان على الجزيرة الفراتية، وكانت الموصل جزء منها،وفى أغلب الأحيان كان عبد الملك يعين ولاة الموصل بنفسه[١٥١]، وفى عهد هشام ابن عبد الملك (١٠٥هـ - ١٢٥هـ) فصلت الموصل نهائياً عن ولاية مروان بن محمد [١٥٢].

أما ولاية الكوفة والبصرة فى عهد سليمان بن عبد الملك (٩٦هـ - ٩٩هـ) فكانت باكورة أعماله هى تنحيه أنصار الحجاج من الوظائف والولايات وإحلال يمانيين محلهم[١٥٣]، فولى يزيد بن المهلب ولاية العراق؛ وكان يزيد بن المهلب موظفاً قديراً فى عهد الحجاج، ولكنه كان زعيماً من زعماء اليمانية، وكان الحجاج قد نحاه عن العمل عام ٨٤هـ، واقنع عبد

الملك بإقصائه عن ولاية خراسان، ولما يقضى فيها غير سنتين فقط، وكان أمر سليمان إلى يزيد أن يترك له نواباً فى البصرة والكوفة لتكون خراسان مركزاً لإقامته وحكمه. وكذلك أراد سليمان أن تبقى شئون العراق المالية تحت سلطته. فعين عاملاً شخصياً له هناك، وكلفه ببعض مسئوليات الضرائب. وقد وقع اختياره لهذا المنصب على صالح بن عبد الرحمن مولى بنى تميم، وهو من المتمرسين منذ عهد الحجاج بأحوال العراق وإدارته(١٥٤).

أما فى عهد عمر بن عبد العزيز (٩٩ – ١٠١هـ)، فقد كان عمر يرغب من ولاته الكفاء والطاعة التامة، وبالنسبة لإدارة العراق، فقد عزل يزيد بن المهلب عن ولاية العراق وخراسان، ومن ثمَّ قسم هذه المنطقة الكبيرة إلى ثلاث ولايات هى البصرة والكوفة وخراسان؛ وذلك ليضمن لنفسه سلطة أشد رقابة، وسحب عمر كل الحاميات الشامية من العراق وحاول أن يفرض الهدوء والاستقرار عن طريق إعادة التوازن فى القوة السياسية فى كل منطقة على حده(١٥٥).

مات عمر بن عبد العزيز وخلفه فى الحكم يزيد بن عبد الملك (١٠١ – ١٠٥هـ) (١٥٦)، وقد عين يزيد أخاه مسلمة ابن عبد الملك والياً على العراق على أن يشمل فى إدارته البصرة والكوفة ويعين لهما أمير، ويكون مقره واسط. واستمر مسلمة فى إدارته على القضاء على مراكز المقاومة والمعارضة وينحى كل يمانى موظف عن منصبه. وحين صدر الأمر بنقله من العراق سلم إلى خلفه عمر بن هبيرة عراقاً محطماً(١٥٧).

خالد بن عبد الله القسرى: (١٠٥هـ - ١٢٠هـ) وفى عهد الخليفة هشام بن عبد الملك (١٠٥ – ١٢٥هـ) كان العراق وبلاد فارس وخراسان وبلاد ما وراء النهر والسند - كل هذه الأقطار - ولاية كبيرة يتولى إدارتها والى العراق وحاضرته الكوفة(١٥٨).

وقد حذا الخليفة حَذْوَ من سبقه من الخلفاء الأمويين فى اختيار الولاة من العرب، ولم يكن فى اختياره للولاة يتعصب لقبيلة دون أخرى أو إلى شخص دون أخر، بل كان ينظر إلى المصلحة العامة فيجعلها فوق كل

اعتبار. وكان الولاة فى عهده يتمتعون بسلطة مطلقة، فكانوا يشرفون على الشئون العسكرية والإدارية والمالية والاقتصادية[١٥٩].

وقد ولى العراق فى عهد هشام خالد بن عبد الله القسرى سنة ١٠٥هـ وقد اتخذ خالد واسطاً مقراً له بدلاً من الكوفة طيلة مدة ولايته على العراق، وأرسل نواباً عنه لإدارة الولايات التابعة لإمارته[١٦٠]، وكثيراً ما كان هؤلاء النواب يخولون السلطات التى يتمتع بها الوالى نفسه، ومن أمثله ذلك أن خالد بن عبد الله القسرى ولَّى بلال بن أبى بردة على البصرة سنة١١٠هـ، وجمع له الصلاة والقضاء والشرطة [١٦١].

وكان يعاون خالداً أيضاً فى إدارته للعراق بعض الموظفين مثل كاتب الرسائل وصاحب بيت المال والقاضى وصاحب الشرطة[١٦٢]، ومما يجدر ذكره أن معظم الكتاب الذين يشرفون على إدارة الدواوين فى دار الإمارة كانوا من الموالى[١٦٣]، وخاصة عمال الخراج، لما لهم من معرفة بأمور الخراج وأحوال الناس فى بلادهم[١٦٤]. إن خالد القسرى لم يول على الخراج عربياً قط، بل كان عامه عماله على الخراج من الدهاقين من الموالى الذين أخلصوا له[١٦٥].

ولم تشهد إدارة العراق طيلة عصر الأمويين فترة سلم ورخاء كالتى شهدتها فى أثناء ولاية خالد عليها. فقد استصلح مساحات شاسعة من الأراضى، وجفف المستنقعات بجهة واسط فى حوض دجلة الأدنى وحفر الأنهار، وأقام السدود على نهر دجلة، للاستفادة منها فى رى الأراضى، وكان يفخر بأن أحداً من قبله لم يقم بمثل ما قام به[١٦٦].

كذلك قضى على فتن الخوارج فى مهدها[١٦٧]، وأرضى العلويين والعباسيين، فلم يقم العلويون بأية حركة فى عهده،كما كان على بن عبد الله بن العباس وأولادة داود وعيسى من المقربين إليه[١٦٨].

وكان من سلطته أيضاً سك العملة، فطلب هشام بن عبد الملك من خالد القسرى أن يضرب النقود بواسط وأن يكبر السكه، وكانت الدراهم الخالدية أجود نقود بنى أمية[١٦٩].

واتسعت سلطة خالد بن عبد الله القسرى فى إدارة ولايته، فقد كان له الفضل فى تثبيت ولاية العهد لهشام[١٧٠]، فحفظ له هشام هذا الجميل، وأسند

إليه ولاية العراق بعد توليته الخلافة، وعندما بدا لهشام أن يخلع الوليد بن يزيد من ولاية العهد ويبايع مسلمة بن هشام اعترض عليه خالد وأصر على أن تظل ولاية العهد للوليد بن يزيد، وكان إذا ذكر مسلمة بن هشام يقول: أنا برئ من خليفة يُكَنَّى بأبى شاكر[١٧١] وكان مسلمة يلقب أبى شاكر. وكان كثيراً ما يقول: والله ما ولاية العراق لى بشرف ولا زادت بنى أمية فى شرف قسر[١٧٢] قبيلة خالد القسرى.

على أن خالد القسرى، وإن كان قد عزل[١٧٣] عن العراق نتيجة لدسائس أعدائه وحسدهم له، فإن الخليفة لم يكن يشك فى مدى أخلاصه وطاعته للبيت الأموى[١٧٤].

يوسف بن عمر: تولى إدارة العراق بعد خالد القسرى يوسف بن عمر الثقفى فى عهد هشام بن عبد الملك سنة ١٢٠هـ وقد اتخذ الحيرة مقراً له[١٧٥]، وكان يوسف بن عمر شديد البأس وقاسى القلب، فقد اشتد فى معاملة عمال سلفه خالد القسرى، بل إنه ظل يتعقب خالد القسرى نفسه حتى ظفر به بعد أن دفع للوليد بن يزيد بن عبد الملك خمسين ألف دينار مقابل تسليمه أياه[١٧٦]، ثم حمله إلى الكوفة حيث لحقه كثير من الأذى والضر، ولم يزل على ذلك حتى توفى سنة ١٢٦هـ[١٧٧].

ولما قضى يوسف بن عمر على ثورة زيد بن على[١٧٨]، سار إلى الكوفة، وصَعَدَ المنبر وألقى على أهلها خطبة شديدة اللهجة، هددهم فيها بتخريب بلادهم، وسبى ذراريهم، وقطع العطاء عنهم[١٧٩].

أما عن إدارته المالية فقد عمل على جباية أكثر ما يمكن جبايته من الضرائب والرسوم من أهل العراق، وأخذ يستخرج منهم أيضاً ما تساهل خالد القسرى فى جبايته منهم. وإضافة إلى ذلك فإنه أوقف جميع المشاريع الزراعية التى كان يصرف عليها خالد من بيت المال. فكان بهذا وذاك أقدر على تلبية طلبات بيت مال الخليفة فى دمشق[١٨٠].

وسك العملة اليوسفية التى كانت من أجود نقود بنى أمية، وكان شديد العقاب على من يغش العملة، فقد جلد فى درهم زائف وجده ينقص فى العيار بمقدار حبة واحدة، وجلد جميع الطباعين الذين اشتركوا فى ضرب هذا الدرهم، كل منهم مائة سوط[١٨١].

وظل يوسف بن عمر إلى عهد يزيد بن الوليد الذى عزله وولى مكانه منصور بن جمهور الكلبى[١٨٢]، سنة ١٢٦ وكانت أهم مهامه فى إدارة العراق هو إعادة تنظيم جيش العراق على أن يدفع بيت المال العطايا للمجندين الجدد[١٨٣].ورحب العراقيون بهذا، ولكن أسلوب منصور الإدارى لم يكن مقبولاً لديهم؛ لأنه كان ينوى دمجهم فى جيش الشام، ففشل منصور فى إدارة أهل العراق، فاستبدل به عبد الله بن عمر بن عبد العزيز، إلا أن يزيد بن الوليد قد توفى فى نهاية عام ١٢٦هـ، وخلفه فى الحكم أخوه إبراهيم، إلا أن جميع الفئات لم تعترف بخلافته للخلافة، فانتشرت الحزبية، وتدهور الوضع فى إدارات الدولة الأموية كلها[١٨٤].

خلال هذه الفترة دخل مروان بن محمد دمشق عام ١٢٧هـ وأعلن نفسه خليفة، فقامت فى وجهه معارضة طفيفة من جند حمص وجند فلسطين ولكنه سَرْعان ما تغلب عليها[١٨٥].

وولى مروان بن محمد والياً جديداً على العراق؛ هو النضر بن سعيد الحرشى سنة ١٢٧هـ. مع أن عبد الله بن عمر كان مرضياً عنه من قبل غالبية سكان العراق، مما أدى به إلى رفض حكم مروان بن محمد، والانضمام إلى الخوارج الذين ساعدهم على السيطرة على الكوفة بزعامة قائدهم الضحاك بن قيس. مما أدى بالنضر والى مروان بن محمد إلى الرحيل إلى الشام[١٨٦].

وقد هاجمت الخوارج الموصل، فزحف مروان مسرعا إلى الموصل، حيث التقى بجيش الضحاك بن قيس سنة ١٢٨هـ وشتت شملهم وقتل الضحاك[١٨٧]، وتتبع من فر منهم إلى العراق، فقضى عليهم، ولم يمض وقت طويل حتى أضاف إقليم العراق إلى بلاد الشام تحت سيطرته.

وبينما يحاول مروان بن محمد رأب الصدع وإعادة الأمور إلى نصابها فى الشام والعراق والحجاز واليمن، فاجأته الثورة العباسية من خراسان، فأَكْتُسِحَتْ قواته فى خراسان والعراق، ثم كانت هزيمته الساحقة فى موقعة الزاب سنة ١٣٢هـ، وفراره إلى مصر ومقتله هناك[١٨٨].

مراكز الإدارة والتنظيمات الاقتصادية:

بعد أن أنشئت هذه المدن الإدارية وتحولت إلى دار هجرة، نجدها تتحول إلى مجتمعات حضرية نشطة تمارس مختلف التحولات الحضارية، وقد تمثل هذا التحول فى النواحى الزراعية والصناعية والتجارية التى ساعدت على تطور هذه المراكز الإدارية واتساعها.

الزراعة: وهى حاجة الإنسان الأولى التى يتوخاها من موقع المدينة الذى يقيم عليه مزارعه وبساتينه، وقد كانت القاعدة الزراعية التى تجود بها مواقع المدن دعامة أولى فى نشأة وتطور المدن العربية الإسلامية فى العراق، ويعنى هذا وجود مصدر غذائى ثابت تعتمد عليه المدينة باستمرار؛ مما يساعد على تطورها(١٨٩).

والزراعة هى العناية بالأرض الزراعية وتحسين أنتاجها، فهى تمثل العمود الفقرى للهيكل الاقتصادى لأى دولة، ولهذا ستظل للآراضى الزراعية أهميتها المطلقة والمؤثرة فى الحياة البشرية، وفى الحضارة (١٩٠). ويعتمد التقدم الزراعى على مدى تعاون إدارة الدولة والأفراد فى السيطرة على المياه وهذا ما يسمى بنظام الرى، وتهيئة وإصلاح الأرض ، وملكية الأرض، والاهتمام بالحاصلات الزراعية.

الرى؛ يعتمد نظام الرى فى العراق بصورة أساسية على نهرى دجلة والفرات وتوابعهما والقنوات التى تتفرع منهما، وقد كانت المدن الإسلامية بالكوفة والبصرة والموصل وواسط شبه ريفية؛ أى أن معظم سكانها يعيشون على الزراعة. وكون هذه المدن ريفية دليل على أن القلق السياسى وكثرة قطاع الطرق وعدم سلامة تلك الطرق، وتهديد العدو للمدن جعلها مضطرة إلى محاولة الاكتفاء الذاتى لهذا الاقتصاد، حتى يستطيع سكانها المعيشة أبان انقطاع الإمدادات الغذائية بسبب الحروب وغيرها عن الريف، وهذا ما فرض عليها بناءها وإنشاءها على الأنهار والعيون ومصادر المياه الأخرى، وذلك لتسهيل عملية رى الأراضى المزروعة أولاً، وسد حاجات المدينة ثانياً، وقد ذكر ابن الفقيه الهمدانى؛ أن الخليفة عمر بن الخطاب - t - اهتم بمشاريع الرى ونظمها تنظيماً يتفق مع الحاجة إليها، فبعث أبا موسى الأشعرى وأمره بحفر نهر الصرة فى البصرة بسبب شكوى الأحنف بن قيس زعيم البصرة من فقر تربة البصرة وملوحة مياها(١٩١).

وأشار اليعقوبى إلى: أن الخليفة علىً بن أبى طالب قد أمر بحفر القنوات وشق الترع وتطهيرها، فكتب إلى عامله قرظة بن كعب الأنصارى: "أما بعد فإن رجالا من أهل الذمة من عما لك ذكروا نهراً فى أرضهم قد عفا وأدفن وفيه عمارة على المسلمين، فانظر أنت وهم ثم أعمروا ما يصلح النهر، فلعمرى لئن يعمروا، أحب إلينا من أن يخرجوا، وأن يعجزوا أو يقصروا فى واجب من صلاح البلاد والسلام"[١٩٢].

كما اهتم ولاة الأمويون بمشاريع الرى عناية كبيرة، فأمروا بحفر الأنهار وشق القنوات وأقاموا القناطر والجسور لمكافحة الفيضانات وحجز مياهها من غمر الأراضى المجاورة للنهر وقد اهتم زياد بن أبيه بتقدم الزراعة وتنظيم طرق الرى: فبنى السدود[١٩٣]، وحفر القنوات[١٩٤]، ولكى يسهل الاتصال بين ضفتى نهر الفرات، فقد أصلح جسر الكوفة وأعاد بناءه باللبن والآجر، بعد أن كان من أخشاب القوارب المتهالكة، وأصبح يعرف بعد ذلك بجسر الكوفة، وقد أجريت عليه إصلاحات كثيرة فى عهد ولاة بنى أمية مثل ابن هبيرة وخالد بن عبد الله القسرى، ويزيد بن هبيرة ثم أصالح بعد بنى أمية مرات[١٩٥].

وكذلك فقد أنفق الحجاج نفسه أموالاً طائلة على إصلاح نظام الرى فى العراق وصيانة القسم الجنوبى من البلاد، واستمر يعمل ذلك فترة طويلة من الزمان، وكانت مبررات الحجاج لعمله هذا واضحة جلية فقد كان يريد أن يعيد للوجود نظاماً زراعياً متقدماً يكون مصدر الخيرات للبلاد ثم دمرته ويلات الحروب الطويلة وأن يعمل على تحسينه وتوسيعه، وبالتالى يوجد مجالات عمل للأيدى العاملة التى سرحت من الجيش فى البصرة والكوفة، ولذلك حفر الأنهار الكثيرة؛ نهر النيل ونهر الزاب وغيرها. وقام ابن هبيرة بتطهير الأنهار وأصلح القنطرة التى بناها زياد ابن أبيه فى الكوفة[١٩٦].

واهتم خالد بن عبد الله القسرى أيام هشام بن عبد الملك بشئون الرى والزراعة، فشق الأنهار والترع، ومنها نهيرات خالد والمبارك[١٩٧] والصلح[١٩٨] كما أقام خالد القسرى السدود على نهر دجلة لتتحكم فى توزيع الماء على الأراضى التى كانت مهددة دائماً بالفيضان،وكان يفخر بأن أحدا من قبله لم يقم بمثل ما قام به[١٩٩]، ومن مشروعات الرى التى تم إنجازها

فى ذلك العهد حفر نهر بلال بالبصرة ومده إلى داخل المدينة، ويرجع إلى بلال بن أبى برده نائب خالد القسرى بالبصرة الفضل فى إتمام هذا المشروع(٢٠٠).

وقد انتفع أهل الموصل بنهر دجلة كثيراً، عندما طلب الحر بن يوسف بن الحكم بن العاص والى الموصل من قبل هشام بن عبد الملك أن يأذن له بحفر نهر الموصل ليجرى وسطها لصعوبة جلب الماء من دجله، فأذن له الخليفة، وشرع الحر بن يوسف فى حفر هذا النهر، وقيل أنه كان يعمل فيه خمسة آلاف عامل(٢٠١)، وفى عام ١١٣هـ، توفى الحر ابن يوسف قبل أن ينتهى من حفره فتولى الوليد بن تليد العبسى إتمام العمل الذى بدأه سلفه وانتهى من حفر هذا النهر عام ١٢١هـ،، وقيل إن ما أنفق عليه بلغ ثمانية ملايين درهم(٢٠٢). وترجع أهمية هذا المشروع إلى إدراك هشام بن عبد الملك زيادة كثافة السكان فى هذه المنطقة، فحاول إصلاح الوضع بالقيام بمشروع انتاجى طويل الأمد بهيئ – على الأقل – فرص الاستخدام والعمل للسكان المحليين(٢٠٣).

اصلاح الأرض: اتجه خلفاء أمر المسلمين وولاتهم إلى العناية بالأرض، وقد بذلوا جهوداً مضنية فى السيطرة على المياه وفى إصلاح الأراضى، فاهتم الخليفة عمر بن الخطاب اهتماماً واسعاً بإصلاح الأراضى، وكان قد أرسل عثمان بن حنيف الأنصارى لمسح السواد وذلك لمعرفة الأراضى الصالحة للزراعة(٢٠٤) وطلب من الفلاحين العناية بالتربة وحرثها وإصلاح الطرق والجسور(٢٠٥)، ولكنه من جانب آخر كتب إلى أهل البصرة يحذرهم من إنهاك الأرض، عندما بلغه أنهم قد اتخذوا الضياع وعمروا الارضين؛ فحذرهم بقوله: "لا تنهكوا الأرض لأن شحمتها فيه"(٢٠٦). كما أنه سمح بإحياء الأراضى الموات فقال: "من أحيا أرضاً مواتا ليست فى يد مسلم ولا معاهد، فهى له"(٢٠٧). وفى الكوفة طلب دهاقين الأنبار من سعد بن أبى وقاص أن يحفر لهم نهراً كانوا قد سألوا عظيم الفرس حفره لهم، فكتب إلى عامل الأنبار سعيد بن عمرو بن حرام بحفره لهم(٢٠٨). وقد اهتم الخلفاء الأمويون باستصلاح الأراضى الزراعية؛ فطلب معاوية بن أبى سفيان من مولاه عبد الله بن دراج عامل خراج العراق بمكافحة الفيضانات والاهتمام

بأمر البطائح[٢٠٩] وتجفيفها. فاستخرج له من البطائح أراضى واسعة بلغت غلتها خمسة آلاف ألف[٢١٠].

وتابع الولاة الأمويون فى العراق الاهتمام بالزراعة، فشجعوا الفلاحين على إحياء الأراضى الموات، فكان زياد بن أبيه يقطع المزارع قطعة ارض زراعية، ثم يدعه عامين فإن عمرها وزرعها أصبحت له، وإلا استردها منه وأعطاها آخرين[٢١١]، وقد وضع الولاة الأمويون شروطاً معينة لإحياء الأراضى الموات منها مطالبة الفلاحين بإقامة حواجز بينها وإيصال الماء إليها إن كانت مجدبة وإخراجه منها إن كانت بطائح هذا إضافة إلى حرثها حتى يصبح سطحها مستوياً[٢١٢].

وفى ولاية الحجاج بن يوسف عمل على إحياء منطقة البطائح لاستغلالها وتحويلها إلى أرض إنتاجية تفيد الدولة بمواردها، وفى سبيل تحقيق ذلك نجده يوزع بعضها تمليكا على بعض القادرين على الإنفاق فى سبيل إصلاحها، واتخذ واسط التى توسطت منطقة المستنقعات فى سبيل إصلاح هذه المنطقة وزيادة إنتاج الأراضى الزراعية بالعراق[٢١٣] ونجده أيضاً يقرر فى بعض فترات حكمه تحريم ذبح البقر لتوفير الأعداد اللازمة للحرث والزرع، ويزيد هذا باستيراد بعض الجواميس من بلاد الهند[٢١٤]. كما حرم على المزارعين الهجرة إلى المدن، فأمر بإرجاعهم إلى مزارعهم وقراهم بالقوة ونقش على يد كل واحد منهم اسم قريته[٢١٥].وكان هدف الحجاج من هذا توفير الأيدى العاملة لتحسين الإنتاج الزراعى، والقضاء على البطالة التى كانت عاملاً من عوامل إفساد الحياة فى المدن العراقية.

وشجع الأمراء الذين جاءوا بعد الحجاج الفلاحين على الزراعة، فاهتموا بتعمير الأراضى والرى، فعمر بن هيبرة قام بمسح السواد سنة ١٠٥هـ،[٢١٦]؛ كما أن عمر بن هيبرة أقام القناطر فى أراضى السواد لدرء الفيضانات[٢١٧].

واهتم خالد بن عبد الله القسرى بإقامة القناطر والسدود فى منطقة السواد وجفف المستنقعات فى منطقة البطائح، فأضاف بذلك مساحات واسعة إلى الأراضى الزراعية[٢١٨].

ويبدو أن سبب اهتمام ولاة الأمويون بشئون الزراعة والرى وإصلاح الأراضى فى العراق يرجع إلى أن موارد الزراعة فى هذا الإقليم كانت مصدراً مهما من مصادر بيت المال بدمشق، فقد ذكر الماوردى أن يوسف بن عمر كان يرسل سنوياً من ضرائب أرض العراق سبعين مليون درهم(٢١٩).

الحاصلات الزراعية: اهتم العرب المسلمون بعد فتحهم للعراق بالزراعة وإصلاح الأرض وإحيائها. فنشأت حركة زراعية فى عهدى الراشدين والأمويين واسعة النطاق، فشقت لها الأنهار بالقرب من الكوفة والبصرة والموصل وواسط، وغرست النخيل وأشجار الفاكهة حولهم، وانكب الناس على زراعة الأرض الممنوحة لهم من قبل الدولة(٢٢٠).

وكان سواد الكوفة من أكبر المناطق فى زراعة النخيل، فتثمر مزارعه غرباً حتى القادسية وشمالاً حتى الأنبار(٢٢١)، كما غرست النخيل أيضاً بواسط(٢٢٢).

كذلك انتشرت زراعة الفواكه فى معظم مدن العراق، وكان الكروم من أشهرها، وقد كثرت أصنافها وتعددت أنواعها فى البصرة والكوفة والموصل(٢٢٣). قد لاحظ المغيرة بن شعبة أثناء ولايته للكوفة، أن إنتاج العراق من الفواكه زاد على إنتاج الحنطة والشعير، كما ازدهرت زراعة الحنطة على الأمطار فى المنطقة الجبلية وأرض الجزيرة الفراتية، فى حين كان الشعير من الحاصلات المهمة فى واسط إضافة إلى محصول الحنطة(٢٢٤).

وانتشرت زراعة القطن فى كل من الموصل وواسط والبصرة، كما اشتهرت كل من البصرة وواسط بزراعة قصب السكر فى أرض السواد، فى حين تميز الموصل بزراعة بنجر السكر بسبب برودة المناخ، وإلى جانب هذا اشتهرت كل من الكوفة وواسط وأرض البطائح بزراعة الأرز(٢٢٥)، إضافة إلى زراعة أنواع من الزهور والورود والرياحين كالنرجس والياسمين، وقد انتظمت زراعة هذه الأنواع فى مساحات واسعة بالقرب من الكوفة(٢٢٦). ويشير الاصطخرى إلى أن منطقة واسط غنية بالحاصلات الزراعية المتنوعة(٢٢٧)، ويذكر ابن حوقل أيضاً أن البطائح كانت تمد جميع مدن

العراق بمختلف الحاصلات الزراعية[٢٢٨]. أما قصب السكر فكثرت زراعته بالبصرة[٢٢٩].

ضريبة الأرض الزراعية: بعد فتح العرب للعراق، رأى الخليفة عمر بن الخطاب ضرورة إبقاء العرب أمة عسكرية بدلاً من تفريقهم على الأرض، فينصهروا فى سكان البلاد المفتوحة ويكون ذلك خطراً على وجودهم، وقد أشار الطبرى إلى ذلك فقال: "أراد العرب الفاتحون أن يقسم الخليفة عمر بن الخطاب أراضى السواد عليهم باعتبارها جزءاً من الغنائم التى حازوها بانتصاراتهم على جيوش الفرس، ولكن الخليفة عمر أبى ذلك عليهم، وصمم على ترك هذه الأراضى لأصحابها مقابل الخراج"[٢٣٠]. ويبدو أن ذلك كان توفيقاً – على حد تعبير أبى يوسف – من الله – كان له فيما صنع، وفيه كانت الخيرة لجميع المسلمين. "وفيما رآه من جمع خراج ذلك وقسمته بين المسلمين عموم النفع لجماعتهم، لأن هذا لو لم يكن موقوفاً على الناس فى الأعطيات والأرزاق، لم تشحن الثغور ولم تقو الجيوش على السير فى الجهاد"[٢٣١].

ويتضح من إشارة أبى يوسف، أن مسألة بقاء العرب فى مجمعات عسكرية ومنعهم الاختلاط بسكان البلاد المفتوحة والابتعاد عن الاشتغال بالأرض، لم يكن هو السبب الوحيد الذى دفع عمر بن الخطاب لمنع العرب امتلاك الأرض، وإنما أراد كذلك أن يجد مورداً ثابتاً للدولة تستطيع به الاستمرار والإنفاق على مشروعات الدولة وعلى الجيوش الفاتحة.

وقد رتب أمير المؤمنين عمر تقدير الضرائب من غير حيف بمالك ولا إجحاف بمزارع، ولهذا انتدب الخليفة عمر "عثمان ابن حنيف" وهو رجلُ له خبرة بهذا الغرض لضبطه، وأرسل معه حذيفة ابن اليمان ليساعده فى هذه المهمة، وأمرهما بمسح السواد، وتقدير الضريبة الخراجية على الوحدات الزراعية بالدقة وما تحتمله الأرض[٢٣٢]. فقاما بذلك فوجد أن مساحة السواد تبلغ ستة وثلاثين مليون جريب[٢٣٣]. ففى ضوء هذه المساحة وضع الخليفة عمر على كل جريب عامراً أو غامر يناله الماء من الحنطة قفيزاً ودينار وأربعة دراهم، وعلى جريب الشعير، درهمين، وعلى جريب الكرم عشرة دراهم، والقصب ستة والرطبة خمسة[٢٣٤]. وكانت ضريبة الخراج تختلف فى

تقديراتها بحسب موقع الأرض إذ راعى الخليفة فى كل أرض ما تحتمله[٢٣٥].

ويقابل ضريبة الخراج التى تؤخذ من الذميين الصدقات التى هى مفروضة على المسلمين، ومن هذه العشر وهى عشر الزروع والثمار فى الأرض المملوكة لهم. فما يؤخذ من المسلمين من العشور فسبيله سبيل الصدقة، وما يؤخذ من أهل الذمة جميعاً وأهل الحرب فسبيله سبيل الخراج[٢٣٦]. وقد أمر الخليفة عمر ولاته أن يأخذوا العشور مرة واحدة فى السنة، أما الخراج فبحسب الحاصل فى كل موسم وهناك فرق كبير وأساسى بين أرض الخراج وأرض العشر، فالأولى هى الأراضى التى فتحها المسلمون وتركوها فى أيدى أهلها على أن يدفعوا الخراج عنها، أما الثانية فهى الأراضى التى أسلم عليها أهلها أو الأراضى التى يوزعها الخليفة بين الذين غنموها وهذه يدفع عنها أصحابها العشر[٢٣٧].

وأراد الخليفة عمر بهذه الأموال أن يحقق من ورائها أهدافاً لخدمة الإسلام، فدخل أقوام كثير فى الإسلام تخلصا من ضريبتى الخراج والجزية، كما ضمنت هذه الإجراءات أيضاً موارد ثابتة لبيت مال المسلمين.

ومن هذا يبدو سياسة الدولة الإسلامية فى زمن أمير المؤمنين عمر، قامت تجاه ملكية الأراضى الزراعية على مبدأ اعتبار الأرض المفتوحة فى العراق ملكاً عاماً للدولة، على أن تبقى الأرض بأيدى أصحابها يزرعونها ويدفعون عنها الخراج[٢٣٨]، ورفض جميع الاقتراحات بتوزيع الأرض على المقاتلة العرب، كيلا تحصر الملكية فى عدد محدود من الناس، وتحرم الأجيال القادمة منها[٢٣٩].

ولم يغير كل من عثمان و على ما فعله عمر، وأن عمر – على حد تعبير الخليفة علىً – "كان رشيد الأمر"[٢٤٠]. ولذا فانه حينما قدم الكوفة لم يغير شيئاً صنعه الخليفة عمر [٢٤١].

وفى عصر الدولة الأموية تخلت القبائل العربية عن كثير من مفاهيم البداوة، وبخاصة التى تحتقر بعض المهن، ونزول أفرادها إلى ميدان الاشتغال بالزراعة التى كانت محرمة عليهم من قبل، وتجلى هذا فى اشتداد إقبال العرب على شراء أراضى الخراج التابعة للدولة، وتحويلها إلى أراضى

عشرية[٢٤٢]. وكانت قبيلة قريش فى طليعة من سعى إلى امتلاك الأراضى، وسرعان ما تبعهم أشراف القبائل فى ذلك، وكان الخلفاء أول من أقطعوا القبائل العربية الأراضى الزراعية[٢٤٣].مما أدى إلى ظهور الملكيات الزراعية الواسعة فى الدولة الأموية، وأعطيت الصوافى[٢٤٤] فى العراق أيام الحجاج كلها لقريش والأشراف فى كل من البصرة والكوفة[٢٤٥].ونجح الوليد بن عبد الملك بشراء الأراضى الخراجية من أهل الذمة، إلا أن الخليفة عمر بن عبد العزيز ألغى هذا الإجراء، ولكنه استقر بعده إلى نهاية العصر الأموى[٢٤٦].

إلى جانب إقطاع الأرض الموات بعد إحيائها ظل مصدراً مهما للملكية وخاصة فى أرض السواد حيث تراوحت مساحة هذه الاقطاعيات بين (٦٠) جريب إلى ٨٠٠٠ جريب[٢٤٧].

وقد أدى اقتطاع الأرض إلى صعوبة استلام الضرائب، كما عمل على ضعف تماسك المجتمعات القروية. وهجرة الفلاحين من الريف إلى المدن أيام الحجاج، وأدى هذا إلى تهديد الحياة الزراعية بالانيهار فى العراق. إلى جانب دخول كثير من أهل الذمة فى الإسلام عن عقيدة أو عن رغبة فى الخلاص من الضرائب على حدوث أزمة مالية تهدد خزانة الدولة الأموية. فحاول الحجاج إنقاذ مالية الدولة، فاستمر فى أخذ ضريبتى الجزية والخراج ممن أسلم كما عمل على إرجاع الفلاحين إلى قراهم، لمواجهة ما ترتب على هجرتهم من أضرار نتجت عن إهمال الزراعة وتقلص قيمة الخراج. فأدت هذه الإجراءات إلى أن جباية الخراج فى العراق قد تحسنت فى أواخر عهد الحجاج[٢٤٨].

وظل هذا الوضع مستمراً حتى خلافة عمر بن عبد العزيز، فوضع حلاً مرضياً يتفق والإسلام، كما أنه يحفظ لخزانة الدولة حقوقها؛ بأن اعتبر الخراج إيجاراً لأرض الخراج التى تعد ملكاً مشتركاً للمسلمين، ويترتب على زارع هذه الأرض أن يدفعه مسلماً كان أو ذمياً، إلا أن تدابير الخليفة عمر بن عبد العزيز هذه قد انتهت بوفاته، فأعاد يزيد الثانى (١٠١هـ - ١٠٥هـ) الضغط على دافعى الخراج[٢٤٩]. وظل الوضع على هذا الحال إلى أواخر عصر الدولة الأموية.

الصناعة: عندما قدم العرب المسلمين إلى العراق بعد الفتح، ظلت الحرف والصناعات الفنية فترة طويلة من الزمن فى أيدى أهله، وقد سمح العرب لهذه الحرف بالاستمرار بل تتلمذ كثير من الصناع العرب على يد أرباب الصناعات الفنية فى تلك البلاد[٢٥٠]، وحاولوا تقليد أو نقل بعض تلك الحرف إلى مدن البصرة والكوفة والموصل[٢٥١].

وقد جذبت الأمصار التى أنشأها العرب المسلمون فى العراق كثيراً من الأيدى العاملة لتوفر فرص العمل والكسب فيها،وحاجة المدن إلى وسائل الترف فانتقل حذاق أهل الصناعات إليها[٢٥١]. يضاف إلى ذلك أن ولاة الأمويين أباحوا الهجرة إلى المدن، فقد سمح لأهل مرو وبخارى أيام زياد بن أبيه بالسكن بالبصرة[٢٥٢]، وأهل خوارزم سكنوا بواسط بعد أن سمح الحجاج لهم[٢٥٣].

وكان بالعراق فى القرن الأول الهجرى عدة مراكز لصناعة المنسوجات، فاشتهرت الكوفة بصنع الوشى (وهو نسيج حرير مطرز) والخز[٢٥٤] (وهو نسيج رقيق يعمل من الصوف والحرير)، كما تفوقت هذه المدينة فى صناعة العمائم الكوفية من الخز[٢٥٥].

ولم تكن البصرة تقل عن الكوفة فى صناعة المنسوجات من البز والخز والديباج[٢٥٦]، وأيضاً ينسج بها الاكسية والمطارف، حيث كانت الأمثال تضرب بجمال ورونق أبراد البصرة وأكسيتها، وتصنع بها أيضاً الملاحف المعروفة بالملاحف البصرية والربط[٢٥٧].

وكان للحيرة فضل كبير فى تطوير صناعة النسيج، كما اشتهرت بصناعة البسط، وكان للبسط الحيرية شهرة واسعة، وقد تميزت بما كان ينقش عليها من صور الخيول، والجمال، والفيله، والطيور، فضلاً عن رسومات هندسية على شكل مستطيلات أو مربعات[٢٥٨].

واشتهرت مدينة واسط بنسيج الستور التى نالت شهرة واسعة بين ستائر العراق، وكانت تعرف بالستور الواسطية، التى تستخدم للزينة وتعلق على الحيطان[٢٥٩]. وكانت هذه الستائر ذات ألوان متعددة ويبدو أن الصناعين بواسط كانوا قد تفننوا فى عمل الأصباغ لإيجاد أنواع متعددة منها، وذلك لإخراج رسوم الفرش بألوان زاهية لاسيما أن الواسطين كانوا

قد اشتهروا بعمل الصباغة، وكانت واسط تستورد هذه الأصباغ من المشرق، وقد ظلت هذه الستائر محتفظة بجودتها حتى القرن الرابع الهجرى[٢٦٠].

واشتهرت الموصل بنسيج القطيفة الموصلية، والمنسوجات الصوفية، والمنسوجات الحريرية المزينة بخيوط الفضة والذهب[٢٦١].كما برع الموصليون بنسج الكتان الذى يصنع منه الستائر البديعة وأغطية الفرش والناموسيات التى تعرف باسم المفارم[٢٦٢] وحازت الموصل أيضاً على شهرة واسعة بين المدن العراقية بإنتاجها نوعاً من النسيج القطنى البديع بكثرة والذى كان يعرف بالشاش. وكان للشاش الموصلى شهرة عظيمة[٢٦٣].

واتخذ خلفاء الأمويين وولاتهم دُوراً خاصة لنسيج أثوابهم، وكان القائم عليها يسمى صاحب الطراز، وكان ينظر فى أمور الصباغة والحاكة ويجرى عليهم أرزاقهم ويشرف على أعمالهم[٢٦٤] وقد جرت العادة أن يطرز الخلفاء الأمويون (من بعد عبد الملك بن مروان) أسماءهم على أثوابهم[٢٦٥]، فكان جناده بن أبى خالد يطرز اسم هشام بن عبد الملك على ثيابه[٢٦٦]، كما كان سعيد بن أنف التميمى يكتب لخالد بن عبد الله القسرى على طرازه[٢٦٧].

وهناك صناعات كمالية كثيرة اشتهرت بها كل من البصرة والكوفة والموصل وواسط، وأنشئت لها محلات لصناعاتها وأسواق لبيعها، مثل شهرة الموصل بالصناعات الزجاجية التى أخذوها عن الفرس وبلغت درجة من الدقة والإتقان، وبلغ من مهارة الصناع أن الزجاج كانوا يرصعونه بالجواهر ويكتبون عليه بالذهب المجسم ويصنعون منه أقداحاً بديعة الصنع[٢٦٨]، وأيضاً اشتهرت الموصل بالصناعات النحاسية[٢٦٩].

وزودت الحاصلات الزراعية فى المدن العراقية الصناعة ببعض الخامات، فقد اعتمدت صناعة النسيج على القطن والحرير والكتان فى الموصل[٢٧٠]، كما اعتمدت صناعة العطور فى الكوفة على الزهور والرياحين[٢٧١]، وصناعة السكر فى البصرة على قصب السكر، وفى الموصل على البنجر[٢٧٢]، فى حين اعتمدت صناعة الزيوت والشموع

والصابون على حاصلات السمسم والزيتون، كما استخرج زيت المصابيح فى العراق من زيت السمسم(٢٧٣).

ويجدر بنا الإشارة إلى صناعة النقود الذهبية منها والفضية والنحاسية التى سكت فى دور ضرب واسط والبصرة من بداية عهد عبد الملك بن مروان، واستعمالها كوسيلة للتعامل المالى، وأشهر هذه النقود التى ضربت فى عهد الخليفة هشام بن عبد الملك، وهى النقود الخالدية (وهى التى ضربها خالد القسرى)، واليوسفية (وهى التى ضربها يوسف ابن عمر الثقفى) من أجود نقود بنى أمية(٢٧٤).

النشاط التجارى: كانت الأسواق هى مركز التجارة الداخلية فى مدن العراق، فتقيم كل طائفة من التجار فى قسم معين من هذه الأسواق، ويمكثون إلى بعد الظهر ولا يعودون إلى منازلهم إلا فى المساء(٢٧٥).

اعتاد المسلمون أن يقيموا الأسواق فى أوقات معينة فى المدن التجارية الهامة، مثل الكوفة والبصرة والموصل وواسط، فاشتهرت الكوفة بأنها مركز هام للتجارة، وقد تركزت التجارة فيها فى مراكز معينة وكانت الكناسة من أهم هذه المراكز نظراً لوقوعها عند الباب الغربى للكوفة قرب البادية(٢٧٦)، فكانت موضعاً لإناخة الإبل ونقل البضائع وتفريغها، كما كانت تباع فيها الماشية والإبل (٢٧٧)، ولم يكن لأسواق الكوفة - فى بادئ الأمر - حدود معينة أو مبانى خاصة، وكان لها سقوف مغطاه بالحصر وظلت على هذا الحال حتى ولى خالد بن عبد الله القسرى عام ١٠٥هـ فجدد هذه الأسواق وسقفها بالآجر والجص بدل الحصر وأضاف إليها أسواقاً أخرى(٢٧٨).

وكانت هذه الأسواق تمتد من دار الإمارة إلى جسر الكوفة بالقرب من مساكن ثقيف وأشجع(٢٧٩). ومن أشهر هذه الأسواق: سوق الخز، وهو مكان لبيع الخز الذى اشتهرت به الكوفة، وسوق الغلال(٢٨٠) وسوق الزياتين(٢٨١).

وكانت الصيرفة عملاً كبيراً ورابحاً بالكوفة، وكان أكثر الصيارفة من الأقلية المسيحية من أهل الحيرة الذين نزحوا إلى الكوفة وقد برعوا فى أعمال الصيرفة(٢٨٢).

واشتهرت البصرة بأنها كانت مركزاً هاماً من مراكز التجارة الداخلية والخارجية على حد سواء، وقد ساعدها موقعها على أن تكتسب شهرتها التجارية، فكانت عند ملتقى الطرق التجارية الصحراوية الآتية من نجد والشام[٢٨٣]، وكان المربد بالبصرة سوقاً كبيراً يتجمع فيه العرب من كل صوب، كما كان منتدى للأدب والشعر والمفاخرة[٢٨٤]، وكان بالأسواق عمال يشرفون على تنظيمها، وقد جرت العادة بأن يوكل أمر مراقبة الأسواق إلى المحتسب[٢٨٥]، فيتولى استيفاء الديون ويختبر الموازين والمكاييل ويراقب أسعار السلع ويحافظ على الآداب العامة فى داخل الأسواق[٢٨٦]، ولم تظهر وظيفة المحتسب بصورة واضحة إلا فى نهاية العصر الأموى.

واحتلت البصرة أيضاً مركزاً عالمياً فى التجارة الخارجية واستيراد وتصدير البضائع ونقل المسافرين؛ ومن السلع التى كانت تصدر منها المنسوجات الصوفية والأوانى الزجاجية والحنطة والأرز والزيت والعطور[٢٨٧]، أما الواردات فكانت تفوق الصادرات، فيجلب من الهند جلود النمور والصندل والكافور والقرنفل والقنا والجنزران[٢٨٨]، ويجلب من الصين الحرير والخزف والطوتويس والسروج واللبود، ويعد المسك الذى يستورد من الصين من أهم السلع التى يهتم بها التجار المسلمون بجلبها نظراً لخفة حملها وارتفاع ثمنها وإقبال الناس على شرائها[٢٨٩].

وكانت الموصل واسعة التجارة، لأنها تقع على الطريق الذى يصل الشرق بالغرب، فهى فرضه لاذربيجان وأرمينية والعراق والشام، ولها أحياء وبواد كثيرة تصيف فى مصايفها وتشتوا فى مشاتيها[٢٩٠].

وكان لواسط أهمية تجارية عظيمة، فقد كانت منذ نشأتها ملتقى عدة طرق لوقوعها على دجلة من جهة وتوسطها بين الكوفة والبصرة والمدائن والأهواز من جهة أخرى[٢٩١]، مما أدى إلى تنشيط حركة التجارة وتبادل السلع فى أنحاء العراق.

وبذلك أصبحت المراكز الإدارية فى العراق بفضل موقعها الجغرافى جسراً يربط بين المشرق واواسط آسيا والصين من جهة وبلاد الحجاز والشام والمغرب من جهة أخرى فى العصر الأموى.

الخاتمة

ناقش الموضوع مراكز الإدارة فى العراق فى العصر الأموى. وكان من نتائجه إظهار أثر الخطط العمرانية فى تطور المدن العراقية، مثل تحليل أثر الخطط الخاص بكل مدينة، كتحول خطط الكوفة مثلاً من الخيام إلى القصب، وبعده اعتمدت فى منشآتها على اللبن والآجر، أما الثانية فكانت: توحى بتطور الخطط العامة بين مدينة وأخرى كخطط واسط مثلاً اعتمدت على البناء الثابت والبناء المحكم المحتشد المحاط بأسوار عظام. وانتهت النتائج إلى أن هذه الأشكال لم تكن نتيجة فكر مؤسسى المدن الإسلامية فى العراق، بل حتمتها ظروف بيئية تتعلق بهيئات مواضع المدن المختارة.

وكان من نتائج البحث أيضاً إظهار ما عليه حركة الفتح الإسلامى تجاه المدن المفتوحة وفى اختلاط القبائل العربية بأهالى البلاد الأصليين وأهل الذمة، كما بين ارتباط نمو هذه المدن بهجرة القبائل إليها، وتحويل البدوى إلى ساكنى المدن. حيث كان العرب عنصراً أساسياً فى تأسيس البصرة والكوفة والموصل وواسط، ولم يكونوا عنصراً وافداً أو ثانوياً.

أما بالنسبة للدور الإدارى فكان من نتائج البحث أن بنى أمية أعطوا لولاتهم فى إدارة العراق صفة الحكم الذاتى، وهذا قوّى مراكز الإدارة بالعراق نتيجة إبقاء العرب على النظم الإدارية القائمة فى هذه المراكز، ونتيجة لعدم وجود أداة إدارية فعالة فى أيدى الخلفاء الأمويين، تمكنهم من السيطرة على التطورات الموجودة فى هذه المراكز. ولذلك كانت القرارات فى مراكز الإدارة فى العراق يتخذها الولاة والقائمون عليها.

أما أثر العامل الاقتصادى، فكانت فعاليه كل من الزراعة والصناعة والتجارة أدى إلى تحويل دور هذه المراكز من مراكز عسكرية إلى مجتمعات حضرية، وذلك بفضل تدفق كثير من سكان المدن الأخرى، حتى يستفيدوا من إمكانيات هذه المراكز الاقتصادية، وسواء كان هؤلاء صناعاً أم عمالاً ماهرين أو غير ماهرين، فإن الحاجة إلى خدماتهم كانت شديدة وقائمة، وقد جلب ازدهار التجارة معه تجاراً من مراكز تجارية أخرى. إلى أن نكبت الحروب الأهلية بين العرب، ولذلك فإن كثرة ثروات الكثير من الفلاحين دفعتهم إلى الانتقال من مراكزهم إلى مدن الحاميات الجديدة طلباً للسلامة والأمن والعمل أيضاً.

وقد أسهم هؤلاء السكان المدنيون من غير العرب إسهاماً كبيراً فى تغيير طبيعة هذه المدن، وساعد سكنهم وقربهم المستمر فى جوار العرب على تحطيم الحواجز بينهم؛ والذى كان الهدف الأول من بناء مدن الحاميات. وهكذا فإن سير الاندماج ونتائجه ظهر بعد جيلين. فأدت عملية الدمج إلى جعل السكان من غير العرب والعرب قوة اجتماعية واحدة.

ولكن عدم التنسيق بين هذا البناء الاجتماعى الجديد للدولة الأموية، ترتب عليه توتر فى العلاقات بين طبقات المجتمع فى العراق. وبلغ هذا التوتر درجة كبيرة أدت إلى اصطدام عنيف نتج عنه سقوط الدولة الأموية.

هوامش البحث

١ – شكرى فيصل: المجتمعات الإسلامية فى القرن الأول الهجرى، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨١م، ص ١٦، وما بعدها.

٢ – عبد العزيز الدورى: مقدمة فى التاريخ الاقتصادى العربى، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٨م، ص١٧.

٣ – إبراهيم أحمد العدوى: تاريخ العالم الإسلامى، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٣م، ص ١٦، وما بعدها.

٤ – ابن عساكر: تاريخ مدينة دمشق، تحقيق سكينه الشهابى، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٦م، جـ ١، ص ١٧٥.

٥ – ياقوت: معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ١٩٩٥م، م ١، ص ٤٣٠.

٦ – جرجى زيدان: تاريخ التمدن الإسلامى، ٥ أجزاء، القاهرة، ١٩٠٦م، جـ ٢، ص ١٧٦.

٧ – اختلف المؤرخين فى معنى البصرة. فذكر فى القاموس المحيط: أن معنى البصرة الأرض الغليظة الرخوة الضاربة إلى البياض، أو فيها بياض. الفيروز أبادى، ط ٤، المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٣٨م، فصل الياء، باب الراء، جـ ١، ص ٣٣٣؛ أما ياقوت فيذكر معناها، بأن البصرة الأرض الغليظة التى فيها حجارة تقلعُ، وتقطع حوافر الدواب. معجم البلدان، م ١، ص ٤٣٠.

٨ – البلاذرى: فتوح البلدان، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩١م، ص ٣٤١.
٩ – البلاذرى: فتوح البلدان، ص ٣٤١؛ ياقوت: معجم البلدان، م ١، ص ٤٣٢.
١٠ – الجاحظ: البيان والتبين، تحقيق حسن السندوبى، المكتبة التجارية بمصر، ط ٢، ١٩٣٢م، جـ ٢، ص ٢٢٦.
١١ – ياقوت: معجم البلدان، م ١، ص٤٣٠.
١٢ – البلاذرى: فتوح البلدان، ص ٣٤١.
١٣ – المصدر السابق، ص ٣٤٢.
١٤ – ابن الفقيه (أبو بكر أحمد محمد): مختصر كتاب البلدان، تحقيق دى غويه، طبعة ليدن، ١٩٦٧م، ص ١٨٨.
١٥ – البلاذرى: المصدر السابق، ص ٣٤٦.
١٦ – الجاحظ: البيان والتبين، جـ ٢، ص٢٢٦.
١٧ – البلاذرى: فتوح البلدان، ص ٣٤٣.
١٨ – المصدر السابق، ص ٣٤٢.
١٩ – المصدر نفسه، ص٣٤٣.
٢٠ – نفسه، ص ٣٤٣.
٢١ – المقدسى (المعروف بالبشارى): أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم. وضع هوامشه، د. محمد مخزوم، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ١٩٨٧م، ص١٠٥.
٢٢ – ناصر خسرو: سفر نامة، ترجمة يحيى الخشاب، طبع الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٣م، ص ٦٦.
٢٣ – الإصطخرى: المسالك والممالك، تحقيق د. محمد جابر عبد العال، طبع الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٤م، ص ٥٧.
٢٤ – كى لسترنج: بلدان الخلافة الشرقية، نقله إلى العربية بشير فرنسيس وكوركيس عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م، ص ٦٥.
٢٥ – الأصطخرى: المسالك والممالك، ص ٥٧.
٢٦ – الأصطخرى: المصدر السابق، ص ٥٧.
٢٧ – المصدر نفسه، ص ٥٧.

٢٨ – جاء فى كتب المؤرخون: سميت الكوفة بالكوفة لاستدارتها، وقيل بسبب اجتماع الناس فيها، وقيل لكونها رملية حمراء، ولاختلاط ترابها بالحصى، و (الكوفان) هو الدغل من القصب والخشب. البلاذرى: فتوح البلدان، ص ٢٧٥؛ ياقوت: معجم البلدان، م ٤، ص ٤٩٠؛ ابن الفقيه: مختصر كتاب البلدان، ص ١٦٣؛ المقدسى: أحسن التقاسيم، ص ١٠٥.

٢٩ – البلاذرى: فتوح البلدان، ص ٢٧٤.

٣٠ – البلاذرى: المصدر السابق، ص ٢٧٥.

٣١ – ابن سعد: الطبقات الكبرى، طبعة سخاو، ليدن، ١٩٠٥م، جـ ١، ص ٦.

٣٢ – الطبرى: تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط ٥، جـ ٤، ص ٤٢.

٣٣ – ابن الأثير: الكامل فى التاريخ، تحقيق خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٢م، جـ ٢، ص ٤٨٧.

٣٤ – ابن الأثير: الكامل، جـ ٢، ص ٤٨٧؛ لويس ماسنيون، رسالة فى (خطط الكوفة)، نقلها إلى العربية تقى الدين المصعبى، بيروت، ص ٦.

٣٥ – ماسنيون: خطط الكوفة، ص ٧.

٣٦ – الأصطخرى: المسالك والممالك، ص ٥٨.

٣٧ – البلاذرى: فتوح البلدان، ص ٢٧٥.

٣٨ – تاريخ الرسل والملوك، جـ ٤، ص ٤٤.

٣٩ – معجم البلدان، م ٤، ص ٤٩١.

٤٠ – ياقوت: المصدر السابق، م ٤، ص ٤٩١.

٤١ – ابن جبير: رحلة ابن جبير، دار الكتاب اللبنانى، بدون تاريخ، ص ١٥٣.

٤٢ – ابن جبير، الرحلة، ص ١٥٣.

٤٣ – ابن خياط: تاريخ ابن خياط، تحقيق د. أكرم ضياء العمرى، ط ١؛ النجف الأشرف، ١٩٦٧، ص ١٢٩.

٤٤ – ماسنيون: خطط الكوفة، ص ٢٩.

٤٥ – على حسنى الخربوطلى: تاريخ العراق فى ظل الحكم الأموى، دار المعارف، ١٩٥٩، ص ٥٠.

٤٦ – ياقوت: معجم البلدان، م ٤، ص ٤٩٢.

٤٧ – البلاذرى: فتوح البلدان، ص ٢٧٦.

٤٨ – خطط الكوفة: ص ٢٨.

٤٩ – Early muslin Architecture Vol. I – p. 33.

٥٠ – كى لسيرنج: بلدان الخلافة، ص ١١٥.

٥١ – البلاذرى: فتوح البلدان، ص ٣٢٧.

٥٢ – اليعقوبى: تاريخ اليعقوبى، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ، جـ ٢، ص ١٧٦.

٥٣ – اليعقوبى: تاريخ البلدان، ط دى غوية، ليدن، ١٨٩٢م، جـ ٢، ص ١٧٧؛ ياقوت: معجم البلدان، م ٥، ص ٢٢٣.

٥٤ – البلاذرى: فتوح البلدان، ص ٣٢٤؛ ابن حوقل: صورة الأرض، دار صادر، بيروت، ط ٢، ص ٣١٥.

٥٥ – ابن الأثير: الكامل، جـ ٣، ص ٢٢٢.

٥٦ – المصدر السابق، جـ ٣، ص ٣٦١.

٥٧ – البلاذرى: فتوح البلدان، ص ٣٢٨.

٥٨ – الأزدى: تاريخ الموصل، تحقيق على حبيبة، القاهرة، ١٩٦٧م، جـ ٢، ص ٢٦.

٥٩ – البلاذرى: فتوح البلدان، ص ٣٢٨.

٦٠ – الأزدى: تاريخ الموصل، جـ ٢، ص ٢٦، وما بعدها.

٦١ – المقدسى: أحسن التقاسيم، ص ١٢٣؛ كى لسترنج: بلدان الخلافة الشرقية، ص ١١٦.

٦٢ – واليس بج: رحلات إلى العراق، ترجمة فؤاد جميل، ط بيروت، ص ٢٧٥.

٦٣ – كى لسيرنج: بلدان الخلافة، ص ٥٩.

٦٤ – البلاذرى: فتوح البلدان، ص ٢٨٨.

٦٥ – المصدر السابق، ص ٢٨٨.

٦٦ – الطبرى: تاريخ الرسل والملوك، جـ ٦، ص ٣٨٣.

٦٧ – فلهوزن: الدولة العربية، ص ٢٠٣.
٦٨ – المرجع السابق، ص ٢٠٣.
٦٩ – نفس المرجع، ص ٢٠٣.
٧٠ – بخشل الواسطى: تاريخ واسط، ص ٤٣.
٧١ – ابن رسته: الاعلاق النفيسة، ط ليدن، مطبعة بريل، ١٩٨١م، ص ١٨٧.
٧٢ – الطبرى: تاريخ الرسل والملوك، جـ ٦، ص ٣٩٦.
٧٣ – صورة الأرض، ص ٢٣٩.
٧٤ – أحسن التقاسيم، ص ١٠٦.
٧٥ – تاريخ واسط، ص ٤٣.
٧٦ – المصدر السابق، ١٤٠.
٧٧ – المصدر السابق، ص ١٤١.
٧٨ – المقدسى: أحسن التقاسيم، ص ١٠٦.
٧٩ – اليعقوبى: البلدان، ص ٣٤٩.
٨٠ – معجم البلدان، م ٥، ص ٣٤٧.
٨١ – البلاذرى: فتوح البلدان، ص ٢٩٠.
٨٢ – سيد أمير على: مختصر تاريخ العرب والتمدن الإسلامى، ترجمة رياض رأفت، لجنة التأليف والنشر بالقاهرة، ١٩٣٨، ص ١٦٣.
٨٣ – تاريخ واسط، ص ٤٤.
٨٤ – ابن قتيبة: الإمامة والسياسة، جزءان، القاهرة، ١٩٠٤، جـ ٢، ص ٣٨.
٨٥ – البلاذرى: أنساب الأشراف، تحقيق محمد حميد الله، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٩م، جـ ١١، ص ٣٣٧.
٨٦ – تاريخ اليعقوبى، جـ ٢، ص ٢٧٩.
٨٧ – تاريخ الرسل والملوك، جـ ٦، ص ٣٨٣.
٨٨ – الطبرى: المصدر السابق، جـ ٦، ص ٣٨٣؛ اليعقوبى: تاريخه، جـ ٢، ص ٢٧٩.
٨٩ – محمد حلمى محمد أحمد: الخلافة والدولة فى العصر الأموى، ط ١٩٧٤، ص ١٣٢.

٩٠ – ابن خياط: تاريخه، جـ ١١، ص ٢٧٩.
٩١ – البلاذرى: فتوح البلدان، ص ٣٤١.
٩٢ – المصدر السابق، ص ٢٧٤.
٩٣ – المصدر نفسه، ٣٢٧.
٩٤ – الطبرى: تاريخ الرسل والملوك، جـ ٤، ص ٤٩٥.
٩٥ – عمر العقيلى: خلافة معاوية، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٠٤هـ، ص ٨٢.
٩٦ – المرجع السابق، ص ٨٣.
٩٧ – المسعودى: مروج الذهب، جـ ٣، ص ١١.
٩٨ – محمد عبد الحى شعبان: التاريخ الإسلامى فى تفسير جديد، ترجمة عبد المجيد حسيب القيس، دار الدراسات الخليجية، جـ ١١، ص ١٢٩.
٩٩ – المرجع السابق، ص ١٢٩.
١٠٠ – الطبرى: المصدر السابق، ص ٥، ص ١٦٦.
١٠١ – محمد حلمى: الخلافة والدولة فى العصر الأموى، ص١٣٩.
١٠٢ – المسعودى: مروج الذهب، جـ ٣، ص ٣٣.
١٠٣ – السيوطى: تاريخ الخلفاء، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م، ص ١٦٣.
١٠٤ – ابن الأثير: الكامل، جـ ٣، ص ٤٠٣.
١٠٥ – كان زياد بن أبيه، كما يوحى من اسمه، أبناً غير شرعى، وليس له مكانة قبلية مُعترف بها، ولكنه أبرز منذ حباه كفاءة وقدرة على إدارة الأمور فتحتاله مدارج الرقى والتقدم فى حكومة العراق. وكان من أنصار علىَّ بن أبى طالب، وظل معه حتى النهاية، إلا أن معاوية وقد شهد كفاءته استدرجه إلى صفة وكان ثمن ذلك اعتراف معاوية، على أساس من دليل واه، بزياد أخاله من أبيه أبى سفيان، فصار يدعى زياد بن أبى سفيان. ثم عينه أخوه والياً له على البصرة، والتى تشمل ولايتها خراسان وسجستان؛ انظر المسعودى: مروج الذهب، جـ ٣، ص ١٤، ١٥.
١٠٦ – المسعودى: المصدر السابق، جـ ٣، ص ٣٣.

١٠٧ – ابن الأثير: الكامل، جـ ٣، ص ٣٩٣.
١٠٨ – المسعودى: المصدر السابق، جـ ٣، ص ٣٣: ٣٤.
١٠٩ – العرافة: وهى مجموعة صغيرة من أبناء القبائل جمعوا مع بعضهم البعض، لغرض توزيع الواردات، وحيث أن مقدار هذا العطاء يختلف باختلاف تاريخ وصول المستحق له إلى المقر الذى يسكنه، فلم يكن من الضرورى فى ذلك الوقت أن يتفق تكوين العرافات مع التقسيمات القبلية. إذ يجوز أن تحتوى العرافة الواحدة على أفراد من قبائل شتى اتفق وصولهم إلى البلد فى وقت واحد أو متقارب. الطبرى: تاريخ الرسل، جـ ٥، ص ٢٢٤.
١١٠ – الطبرى: المصدر السابق، جـ ٥، ص ٢٢٤.
١١١ – المصدر السابق، جـ ٥، ص ٢٨٦.
١١٢ – البلاذرى: أنساب الأشراف، جـ ٤، ص ٢١٩.
١١٣ – المصدر السابق، جـ ٤، ص٢٢١.
١١٤ – نفس المصدر، جـ ٤، ص ٢٢١.
١١٥ – ابن الأثير: الكامل، جـ ٣، ص ٣٩٣.
١١٦ – ابن الأثير: المصدر السابق، جـ ٣، ص ٣٩٣.
١١٧ – ابن عبد ربه: العقد الفريد، ط الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٤م، جـ ٥، ص ١٠.
١١٨ – المصدر السابق، جـ ٥، ص ١٠.
١١٩ – اليعقوبى: تاريخ اليعقوبى، جـ ٢، ص ٢٣٥.
١٢٠ – المسعودى: مروج الذهب، جـ ٣، ص ٣٥.
١٢١ – المصدر السابق، جـ ٣، ص ٣٥.
١٢٢ – الطبرى: تاريخ الرسل، جـ ٥، ص ٢٩٥.
١٢٣ – المصدر السابق، جـ ٥، ص ٢٩٦.
١٢٤ – المصدر نفسه، جـ ٥، ص ٢٩٧.
١٢٥ – نفسه، جـ ٥، ص ٣٤٧.
١٢٦ – نفسه، جـ ٥، ص ٤٠٠.
١٢٧ – نفسه، جـ ٥، ص ٥١١ - ٥١٢.
١٢٨ – ابن الأثير: الكامل، جـ ٣، ص ٦٨٢ – ٦٩٠.

١٢٩ – الطبرى: المصدر السابق، جـ ٦، ص ١٩٤.
١٣٠ – المصدر السابق، جـ ٦، ٢٠٤.
١٣١ – المصدر السابق، جـ ٦، ٢٠٤.
١٣٢ – اليعقوبى: تاريخ اليعقوبى، جـ ٢، ص ٢٧٣.
١٣٣ – اليعقوبى: المصدر السابق، جـ ٢، ص ٢٧٣.
١٣٤ – ابن عبد ربه: العقد الفريد، جـ ٥، ص ٤٥.
١٣٥ – الجاحظ: البيان والتبين، جـ ١١، ص ٢٩٥.
١٣٦ – اليعقوبى: تاريخ اليعقوبى، جـ ٢، ص ٢٧٧.
١٣٧ – عبد الأمير دكسن: الخلافة الأموية، ط دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٧م، ص ٢٦٠.
١٣٨ – فلهوزن: الدولة العربية، ص ٢٠٣.
١٣٩ – بخشل: تاريخ واسط، ص٤٣.
١٤٠ – محمد حلمى: الخلافة والدولة الأموية، ص ١٥٢.
١٤١ – المرجع السابق، ص ١٥٠.
١٤٢ – الطبرى: تاريخ الرسل، جـ ٦، ص ٤٢٣.
١٤٣ – المصدر السابق، جـ ٦، ص ٤٩٣.
١٤٤ – المصدر نفسه، جـ ٦، ص٤٩٣.
١٤٥ – نفسه، جـ ٦، ص ٤٩٣.
١٤٦ – كى لسنترنج: بلدان الخلافة الشرقية، ص ١٤٤.
١٤٧ – البلاذرى: فتوح البلدان، ص ٣٢٧.
١٤٨ – الحميرى: الروض المعطار، تحقيق ليفى بروفنسال، القاهرة، ١٩٣٧م، ص ١٩٠.
١٤٩ – ابن خياط: تاريخ ابن خياط، جـ ٢، ص٣٩٧.
١٥٠ – البلاذرى: فتوح البلدان، ص٣٢٨.
١٥١ – ابن خياط: تاريخه، جـ ٢، ص ٣٩٩.
١٥٢ – ابن خياط: المصدر السابق، جـ ٢، ص ٣ – ٥.
١٥٣ – الطبرى: تاريخ الرسل، جـ ٦، ص٥٠٦.
١٥٤ – وولى على الكوفة عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب الأعرج القرشى، من بنى عدى بن كعب، وضم إليه أبا الزناد، فكان أبو

الزناد كاتب عبد الحميد بن عبد الرحمن، وبعث عدى فى أثر يزيد بن المهلب موسى بن الوجيه الحميرى. انظر الطبرى: تاريخ الرسل، جـ ٦، ص ٥٥٤.

١٥٥ – الطبرى: المصدر السابق، جـ ٦، ص٥٧٤.

١٥٦ – اليعقوبى: تاريخ اليعقوبى، جـ ٢، ص ٣١١.

١٥٧ – ابن الأثير: الكامل، جـ ٤، ص٣٣٢.

١٥٨ – ابن عبد ربه: العقد الفريد، جـ ٤، ٤٤٨.

١٥٩ – فلهوزن: تاريخ الدولة العربية، ص ٣٢٢.

١٦٠ – اليعقوبى: كتاب البلدان، جـ ٢، ص ٢٨٤.

١٦١ – حسن إبراهيم حسن: النظم الإسلامية، ص ١٧٧.

١٦٢ – الجهشيارى: الوزراء والكتاب، تحقيق مصطفى السقا وآخرون، مكتبة الحلبى، بمصر، ١٩٣٨، ص ٦٢.

١٦٣ – عبد العزيز الدورى: النظم الإسلامية، ص١١٢.

١٦٤ – البلاذرى: أنساب الأشراف، جـ ٥، ص ٧٩٥.

١٦٥ – الطبرى: تاريخ الرسل والملوك، جـ ٧، ص ١٥٢.

١٦٦ – الطبرى: المصدر السابق، جـ ٧، ص ١٣٢، ١٣٤.

١٦٧ – البلاذرى: أنساب الأشراف، جـ ٨، ص ٢٤٢، ٢٤٣.

١٦٨ – البلاذرى: فتوح البلدان، ص ٥٧٦.

١٦٩ – اليعقوبى: تاريخ اليعقوبى، جـ ٢، ص ٣١٤.

١٧٠ – الأصفهانى: كتاب الأغانى، تحقيق محمود غنيم وآخرون، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م، جـ ٧، ص ٦.

١٧١ – اليعقوبى: تاريخ اليعقوبى، جـ ٢، ص ٣٢٢.

١٧٢ – الطبرى: تاريخ الرسل، جـ ٧، ٢٥٥.

١٧٣ – الطبرى: المصدر السابق، جـ ٧، ص ٢٥٥.

١٧٤ – الطبرى: المصدر السابق، جـ ٧، ص ١٥٠.

١٧٥ – المصدر السابق، جـ ٧، ص ٢٥٩ – ٢٦٠.

١٧٦ – الجهشيارى: الوزراء والكتاب، ص ٦٣؛ فلهوزن: تاريخ الدولة العربية، ص ٣٤٤.

١٧٧ – كان زيد بن على يرى أنه أهل للخلافة، حتى كانت خلافة هشام بن عبد الملك، فظهرت بوادر ثورته فى ولاية يوسف بن عمر أمير الكوفة. وقد أراد زيد الخروج إلى المدينة للثورة بها، إلا أن أهل الكوفة اجبروه على العودة، ومازلوا يناشدونه ويعطونه العهود حتى استجاب لرأيهم، وانتشرت دعوته فى الكوفة والبصرة وواسط وخراسان. وكانت البيعة لزيد تتضمن: العمل بكتاب الله وسنة نبيه - e - وجهاد الظالمين. ولما تكاثر عدد أنصار زيد أمرهم بالتأهب للخروج، وكان يوسف بن عمر وقتذاك بالحيرة، فأعد جموعاً من جند الشام لقتاله. إلا أن أهل الكوفةبعد بيعه زيد، تخلوا عنه، ولم يخرج معه سوى مائتين وثمانية عشر رجلاً، ثم اشتبك مع جند الشام فى عدة معارك، كان النصر ليوسف بن عمر، ومنى زيد بالهزيمة وقتل، انظر: ابن الأثير: الكامل، جـ ٤، ص ٤٢٢، ٤٢٧.

١٧٨ – اليعقوبى: تاريخ اليعقوبى، جـ ٢، ص ٣٢٦.

١٧٩ – المصدر السابق، جـ ٢، ص ٣٢٧.

١٨٠ – المقريزى: إغاثة الأمة بكشف الغمة أو تاريخ المجاعات فى مصر، دار ابن الوليد، حمص، بدون تاريخ، ص ٥٨.

١٨١ – الطبرى: تاريخ الرسل، جـ ٧، ص ٢٨٠.

١٨٢ – المصدر السابق، جـ ٧، ٢٨٠.

١٨٣ – الطبرى: المصدر السابق، جـ ٧، ص ٢٨٤.

١٨٤ – الطبرى: المصدر السابق، جـ ٧، ص ٣٠٠، ٣٠٣.

١٨٥ – اليعقوبى: المصدر السابق، جـ ٢، ص ٣٣٨.

١٨٦ – اليعقوبى: المصدر السابق، جـ ٢، ص ٣٣٩.

١٨٧ – المصدر السابق، جـ ٢، ص ٣٤٥: ٣٤٨.

١٨٨ – Dickinson, R.E: – City and Region – p. 688

١٨٩ - Dickinson, R.E: -City and Region – p 690

١٩٠ – مختصر كتاب البلدان، ص ١٩٨.

١٩١ – تاريخ اليعقوبى، جـ ٢، ص ٢٠٣.

١٩٢ – العقيلى: خلافة معاوية، ص ٨٩.

١٩٣ – نجدة خماش: الإدارة فى العصر الأموى، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤٠٠هـ، ص ٢١٤.

١٩٤ – البلاذرى: فتوح البلدان، ص ٢٨٥.

١٩٥ – البلاذرى: المصدر السابق، ص ٢٨٥.

١٩٦ – المبارك: اسم نهر وقرية فوق واسط، وهى نسبة إلى مبارك بن عكرمة بن حميرى الجعفى، وقد احتفره خالد بن عبد الله القسرى، وأنفق عليه أموالاً طائلة، واتمه يوسف بن عمر عندما ولى مبارك بن عكرمة بعض السواد، البلاذرى: فتوح البلدان، ص ٢٨٣.

١٩٧ – الصلح: كورة فوق واسط، لها نهر يستمد من دجلة على الجانب الشرقى، ياقوت: معجم البلدان، م ٣، ص ٤٢١.

١٩٨ – البلاذرى: أنساب الأشراف، جـ ٨، ص ٢١٩٤

١٩٩ – ابن الفقيه الهمذانى: مختصر كتاب البلدان، ص ١٨٣.

٢٠٠ – الأزدى: تاريخ الموصل، ص ٣٢.

٢٠١ – المصدر السابق، ص ٤٣.

٢٠٢ – ابن خياط: تاريخة، جـ ٢، ص ٣٩٧.

٢٠٣ – البلاذرى: فتوح البلدان، ص ٢٦٨.

٢٠٤ – الطبرى: تاريخ الرسل والملوك، جـ ٤، ص ١٨٤.

٢٠٥ – الجاحظ: البيان والتبين، جـ ٢، ٢٢٦.

٢٠٦ – السيوطى: حسن المحاضرة فى أخبار مصر القاهرة، القاهرة، ١٣٢٧هـ، جـ ١ ، ص ٦٦.

٢٠٧ – البلاذرى: فتوح البلدان، ص ٢٧٣.

٢٠٨ – أرض البطائح: هى الأرض الواقعة بين نهرى دجلة والفرات من أرض العراق الجنوبى، وكانت منطقة مستنقعات شاملة عاطلة عن الإنتاج؛ البلاذرى: فتوح البلدان، ص ٢٩٠.

٢٠٩ – البلاذرى: المصدر السابق، ص ٣٥٦.

٢١٠ – الماوردى: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، راجعه محمد فهمى السرجانى، المكتبة التوفيقية، ص ١٦٦، ١٦٧.

٢١١ – ابن حوقل: صورة الأرض، ص ٢٣٨.

٢١٢ – محمد حلمى: الخلافة والدولة فى العصر الأموى، ص ١٨٦.

٢١٣ – ابن عبد ربه: العقد الفريد، جـ ٣، ص٤١٦.
٢١٤ – ابن الأخوة القرشى: معالم القرية فى أحكام الحسبة، تحقيق محمد محمد شبان، القاهرة، ١٩٧٦م، ص ٢٨٨.
٢١٥ – ابن الفقيه الهمذانى: مختصر كتاب البلدان، ص ١٨٣.
٢١٦ – فلهوزن: تاريخ الدولة العربية، ص٢٦٥.
٢١٧ – الأحكام السلطانية، ص ١٧٥ – ١٧٦.
٢١٨ – البلاذرى: فتوح البلدان، ص ٤٩٠.
٢١٩ – الاصطخرى: مسالك الممالك، ص ٥٨.
٢٢٠ – ابن حوقل: صورة الأرض، ص ٢٣٩.
٢٢١ – البلاذرى: فتوح البلدان، ص ٣٥١.
٢٢٢ – آدم متز: الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى، ترجمة محمد عبد الهادى أبو ريدة، ط ٢، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٥م، جـ ١، ص ٢١٢.
٢٢٣ – ابن مسكويه: تجارب الأمم، الجزء الثانى، طبع بشركة التمدن الصناعية بمصر، ١٩١٥م، ص ٢٩٤.
٢٢٤ – ابن عبد ربه: العقد الفريد، جـ ٦، ص ٢٤٨.
٢٢٥ – مسالك الممالك، ص ٥٨.
٢٢٦ – صورة الأرض، ص ٢١٢.
٢٢٧ – المقدسى: أحسن التقاسيم، ص٤١٦.
٢٢٨ – الطبرى: تاريخ الرسل والملوك، جـ ٢، ص ١٨٣.
٢٢٩ – أبو يوسف صاحب الإمام أبى يوسع: كتاب الخراج، نشره قصى محى الدين الطيب، القاهرة، ١٣٠٢هـ، ص ٢٧.
٢٣٠ – أبو يوسف: الخراج، ص ٢٦ وما بعدها.
٢٣١ – يحيى بن آدم: كتاب الخراج، تحقيق أحمد شاكر، القاهرة، ١٣٨٤هـ، ص ٢٩.
٢٣٢ – الماوردى: الأحكام السلطانية، ص ١٤٢، وما بعدها.
٢٣٣ – المصدر السابق، ص ١٤١، ١٤٢.
٢٣٤ – أبو يوسف: الخراج، ص ١٣٤.
٢٣٥ – المصدر السابق، ص ٦٩.

٢٣٦ – المصدر نفسه، ٥٧.
٢٣٧ – نفسه، ص ٢٨.
٢٣٨ – يحيى بن آدم: الخراج، ص ٢٣ – ٢٤.
٢٣٩ – المصدر السابق، ص ٢٣.
٢٤٠ – إبراهيم أحمد العدوى: تاريخ العالم الإسلامى، ص ١٨٧.
٢٤١ – يحيى بن آدم: الخراج، ص ٢٥.
٢٤٢ – الصفى من الغنيمة ما أختاره الرئيس من المغنم واصطفاه لنفسه قبل القسمة من فرس أو سيف أو غيره. وهو الصفية أيضاً وجمعه صفايا. أما الصوافى، فهى الأملاك والأراضى التى جلا عنها أهلها أو ماتوا ولا إرث لها وواحدتها صافية. ومنه قيل للضياع التى يستخلصها السلطان لنفسه أو خاصة "الصوافى" – ابن منظور: لسان العرب، تحقيق عبد الله الكبير وآخرون، دار المعارف. (مادة: ص ف أ)
٢٤٣ – مولوى حسينى: الإدارة العربية، ص ١٢٩.
٢٤٤ – ابن عساكر: تاريخ دمشق، جـ ٣، ص ١٨٢ وما بعدها.
٢٤٥ – البلاذرى: فتوح البلدان، ص ٥٠١.
٢٤٦ – الريس: الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، ط ٤، القاهرة، ١٩٧٧م، ص ٢٥٤.
٢٤٧ – محمد كرد على: الإدارة الإسلامية فى عز العرب، القاهرة، مطبعة مصر، ١٩٣٤م، ص ١٤.
٢٤٨ – ذكى محمد حسن: فنون الإسلام، ط القاهرة، ١٩٨٤م، ص٣٢.
٢٤٩ – ابن حوقل: صورة الأرض، ص ٢٦١.
٢٥٠ – اليعقوبى: تاريخ البلدان، ص ٢٥١.
٢٥١ – البلاذرى: فتوح البلدان، ص ٢٦١.
٢٥٢ – بخشل: تاريخ واسط، ص ٤٤.
٢٥٣ – ابن رستة: الأعلاق الفسية، ط ليدن، مطبعة يزيل، ١٩٨١، ص ١١١.
٢٥٤ – الدينورى: الأخبار الطوال، تحقيق عبد المنعم عامر، مراجعة جمال الشيال، دار المسيرة، بيروت، جـ ١، ص ٢٨٩.
٢٥٥ – المقدسى: أحسن التقاسيم، ص ٣٣.

٢٥٦ – عبد العزيز الدورى: تاريخ العراق الأقتصادى، ص ٩٣.
٢٥٧ – الخطيب البغدادى: تاريخ بغداد، جـ ٢، ص ١٠٢.
٢٥٨ – الجاحظ: كتاب التبصر بالتجارة، ط ٢، القاهرة، ١٩٣٥م، نشرة وصححه السيد حسنى عبد الوهاب التونسى، ط ٢، القاهرة، ١٩٣٥م، ص ٣٢.
٢٥٩ – البغدادى: تاريخ بغداد، جـ ٢، ص ٨٠.
٢٦٠ – الجاحظ: التبصر بالتجارة، ص ٣٢.
٢٦١ – الثعالبى: الطائف المعارف، كامل الصيرفى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٦٠م، ص ١١١.
٢٦٢ – حسن إبراهيم حسن: النظم الإسلامية، ص ١٨٩.
٢٦٣ – ابن خلدون: المقدمة، دار صادر، بيروت، ص ٦٤٦.
٢٦٤ – الجهشيارى: الوزراء والكتاب، ص ٦٠.
٢٦٥ – البلاذرى: أنساب الأشراف، جـ ٣، ص ٣٠١.
٢٦٦ – ابن سعيد المغربى (ت. ق ٧ هـ): كتاب الجغرافيا، تحقيق إسماعيل العربى، ط ٢، بيروت، ١٩٧٠م، ص ٩٠.
٢٦٧ – ابن سعيد المغربى: كتاب الجغرافيا، ص ٩٠.
٢٦٨ – آدم متز: الحضارة الإسلامية، جـ ٢، ص ٣٢٤.
٢٦٩ – المرجع السابق، جـ ٢، ص ٢٣٤، ٣٥٠، ٣٥٢.
٢٧٠ – ابن حوقل: صورة الأرض، ص ٢٦١.
٢٧١ – آدم متز: الحضارة الإسلامية، جـ ٢، ص ٣٠٥.
٢٧٢ – البلاذرى: فتوح البلدان، ص ٥٧٢.
٢٧٣ – جمال الدين سرور: تاريخ الحضارة الإسلامية فى الشرق، دار الفكر العربى، ص ١٣٨.
٢٧٤ – المقدسى: أحسن التقاسيم، ص ١١٧.
٢٧٥ – الجاحظ: التبصر بالتجارة، ص ٢٧.
٢٧٦ – البلاذرى: فتوح البلدان، ص ٣٥.
٢٧٧ – الجاحظ: المصدر السابق، ص ٢٧.
٢٧٨ – كانت هذه السوق من أكبر أسواق الكوفة، وقد أتهم الوالى خالد القسرى بأنه يحتكر هذه السوق لمصلحته الخاصة، ذلك أنه كانت

تحصل له علة كبيرة كل عام من ضياعه بالعراق شأنه فى ذلك شأن هشام بن عبد الملك، فكان يؤخر بيع غلاله حتى يرتفع السعر، فتحصل له أرباحاً أكثر، وكان يرد عن نفسه هذه التهمة بقوله: "إن الخليفة هشام يأمره بتأخير بيع غلاله حتى يبيع أمير المؤمنين غلته". الطبرى: تاريخ الرسل، جـ ٧، ص ١٥٤؛ كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس، ومنير البعلبكى، ط ١١، بيروت، ١٩٦٨م، ص ١٩٠.

٢٧٩ – ابن الفقيه: مختصر كتاب البلدان، ص ٥٠.

٢٨٠ – المصدر السابق، ص ٥١.

٢٨١ – المصدر نفسه، ص ١٢٢.

٢٨٢ – الأصفهانى: الأغانى، جـ ١، ص ٣٣٥، جـ ٨، ص ٢٨.

٢٨٣ – وجد نظام الحسبة أول ما وجد فى عهد عمر بن الخطاب ولكن بصورة مبسطة، فقد كان عمر بن الخطاب يراقب تصرفات الناس وأعمالهم فى الأسواق العامة وغيرها ويحل مشاكلهم بنفسه، حسن إبراهيم حسن: النظم الإسلامية، ص ٣١٤.

٢٨٤ – ابن تيمية: الحسبة فى الإسلام أو وظيفة الحكومة الإسلامية، تقديم محمد مبارك، دمشق، ١٩٦٧م، ص ٩ – ١٠.

٢٨٥ – الجاحظ: التبصر بالتجارة، ص ٢٥ – ٢٦.

٢٨٦ – فليب حتى: تاريخ العرب المطول، ترجمة د. جبرائيل جبور، دار الكشاف، ١٩٥٢م، جـ ٢، ص ٤٢١.

٢٨٧ – القلقشندى: صبح الأعشى قى صناعة الأنشا، طيع الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٥م، جـ ٢، ص ١١٦.

٢٨٨ – ابن حوقل: صورة الأرض، ص ٢٢٩.

٢٨٩ – أبو الفد: المختصر فى أخبار البشر، القاهرة، ١٣٥١هـ، ص ٣٠٦.

المصادر والمراجع

المصادر العربية:

بخشل الواسطى: تاريخ واسط، تحقيق كوركيس عواد، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ.

ابن الأثير (عز الدين أبى الحسن): الكامل فى التاريخ، تحقيق خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٢م

ابن تيمية (تقى الدين): الحسبة فى الإسلام أو وظيفة الحكومة الإسلامية، تقديم محمد مبارك، دمشق، ١٩٦٧م.

الأزدى (أبو زكريا يزيد بن محمد إياس بن القايم ت ٣٣٤هـ) تاريخ الموصل، تحقيق على حبيبة، القاهرة، ١٩٦٧م.

الأصفهانى (أبى الفرج): كتاب الأغانى، تحقيق محمود غنيم وآخرون، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب.

البغدادى (الخطيب أبو بكر أحمد بن على، ت ٤٦٣هـ) : تاريخ بغداد، مكتبة الخانجى، ١٩٣١هـ.

البلاذرى(أبى الحسن):: أنساب الأشراف، تحقيق محمد حميد الله، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٩م.

ـــــــــ فتوح البلدان، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩١م.

ابن رسته (أبو على أحمد بن عمر): الاعلاق النفيسة، ط ليدن، مطبعة بريل، ١٩٨١م.

الثعالبى (أبو منصور عبد الملك بن محمد ت ٤٢٩هـ): الطائف المعارف، كامل الصيرفى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٦٠م.

الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر): البيان والتبين، تحقيق حسن السندوبى، المكتبة التجارية بمصر، ط ٢، ١٩٣٢م.

ـــــــــ كتاب التبصر بالتجارة، ط ٢، القاهرة، ١٩٣٥م.

الجهشيارى (محمد بن عبد الملك بن عبدوسي ت ٣٣٠هـ): الوزراء والكتاب، تحقيق مصطفى السقا وآخرون، مكتبة الحلبى، بمصر، ١٩٣٨.

ابن حوقل(أبو القاسم) : صورة الأرض. طبع ليدن، بريل ١٩٣٨م.

الحميرى (أبو عبد الله محمد الصنهاجى): الروض المعطار، تحقيق ليفى بروفنسال، القاهرة، ١٩٣٧م.

ابن خلدون(عبد الرحمن بن محمد): المقدمة، دار الجيل، بيروت. بدون تاريخ.

ابن الأخوة القرشى (محمد بن محمد بن أحمد): معالم القربة فى أحكام الحسبة، تحقيق محمد محمد شبان، القاهرة، ١٩٧٦م.

ابن خياط (خليفه ت ٣٤٠هـ): تاريخ ابن خياط، تحقيق د. أكرم ضياء العمرى، ط ١؛ النجف الأشرف، ١٩٦٧.

الدينورى (أبو حنيفه أحمد بن داود): الأخبار الطوال، تحقيق عبد المنعم عامر، مراجعة جمال الشيال، دار المسيرة، بيروت.

ابن سعد (أبو عبد الله محمد): الطبقات الكبرى، طبعة سخاو، ليدن، ١٩٠٥م.

ابن سعيد المغربى (ت. ق ٧ هـ): كتاب الجغرافيا، تحقيق إسماعيل العربى، ط ٢، بيروت، ١٩٧٠م.

السيوطى (جلال الدين ت ٩١١هـ): تاريخ الخلفاء، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م.

ـــــــــ: حسن المحاضرة فى أخبار مصر القاهرة، القاهرة، ١٣٢٧هـ.

الإصطخرى (أبى إسحق إبراهيم): المسالك والممالك، تحقيق د. محمد جابر عبد العال، طبع الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٤م.

الطبرى (أبى جعفر محمد بن جرير ت ٣١٠هـ): تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف.

ابن عبد ربه (أبى عمر بن محمد): العقد الفريد، ط الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٤م.

ابن عساكر (أبو القاسم على بن الحسن): تاريخ مدينة دمشق، تحقيق سكينه الشهابى، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٦م.

أبو الفد (إسماعيل بن علـى): المختصر فى أخبار البشر، القاهرة، ١٣٥١هـ.

ابن الفقيه (أبو بكر أحمد محمد): مختصر كتاب البلدان، تحقيق دى غويه، طبعة ليدن، ١٩٦٧م.

الفيروز أبادى (مجد الدين محمد بن يعقوب الشيرازى)، ط ٤، المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٣٨م، فصل الياء، باب الراء.

ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم): الإمامة والسياسة، جزءان، القاهرة، ١٩٠٤.

القلقشندى (أبو العباس أحمد): صبح الأعشى فى صناعة الأنشا، طبع الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٥م.

الماوردى (على بن محمد بن حبيب البصرى): الأحكام السلطانية والولايات الدينية، راجعه محمد فهمى السرجانى، المكتبة التوفيقية.

المسعودى(ابو الحسن على بن الحسين بن على ، ت ٣٤٦هـ): مروج الذهب و معادن الجوهر، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية، بيروت ١٩٨٨م.

ابن مسكويه (أبو على أحمد بن محمد ت ٤٢١هـ): تجارب الأمم، الجزء الثانى، طبع بشركة التمدن الصناعية بمصر، ١٩١٥م.

المقدسى (المعروف بالبشارى): أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم. وضع هوامشه، د. محمد مخزوم، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ١٩٨٧م.

المقريزى (تقى الدين أبو العباس أحمد بن على): إغاثة الأمة بكشف الغمة أو تاريخ المجاعات فى مصر، دار ابن الوليد، حمص، بدون تاريخ.

ابن منظور (جمال الدين محمد بن مكرم الأنصارى): لسان العرب، تحقيق عبد الله الكبير وآخرون، دار المعارف.

ياقوت (شهاب الدين أبى عبد الله الحموى): معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ١٩٩٥م.

اليعقوبى (أحمد بن أبى يعقوب بن جعفر): تاريخ اليعقوبى، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.

ـــــــــ: تاريخ البلدان، ط دى غوية، ليدن، ١٨٩٢م.

المراجع العربية:

إبراهيم أحمد العدوى: تاريخ العالم الإسلامى، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٣م.

جرجى زيدان: تاريخ التمدن الإسلامى، ٥ أجزاء، القاهرة، ١٩٠٦م.

جمال الدين سرور: تاريخ الحضارة الإسلامية فى الشرق، دار الفكر العربى.

حسن إبراهيم حسن: النظم الإسلامية. ط ٣، القاهرة ١٩٦٣م

ذكى محمد حسن: فنون الإسلام، ط القاهرة، ١٩٨٤م.

الريس (ضياء الدين): الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، ط ٤، القاهرة، ١٩٧٧م.

شكرى فيصل: المجتمعات الإسلامية فى القرن الأول الهجرى، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨١م.

عبد العزيز الدورى: تاريخ العراق الأقتصادى فى القرن الرابع الهجرى.بغداد، ١٩٤٨م.

ـــــــــ: مقدمة فى التاريخ الاقتصادى العربى، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٨م.

ـــــــــ: النظم الإسلامية، بغداد ، ١٩٥٠م.

عبد الأمير دكسن: الخلافة الأموية، ط دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٧م.

على حسنى الخربوطلى: تاريخ العراق فى ظل الحكم الأموى، دار المعارف، ١٩٥٩.

عمر العقيلى: خلافة معاوية، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٠٤هـ

محمد حلمى محمد أحمد: الخلافة والدولة فى العصر الأموى، ط ١٩٧٤.

محمد عبد الحى شعبان: التاريخ الإسلامى فى تفسير جديد، ترجمة عبد المجيد حسيب القيس، دار الدراسات الخلجية، جـ ١١.

محمد كرد على: الإدارة الإسلامية فى عز العرب، القاهرة، مطبعة مصر، ١٩٣٤م.

مولوى حسينى: الإدارة العربية. بيروت، ١٩٨٧م.

المراجع المعربة:

آدم متز: الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى، ترجمة محمد عبد الهادى أبو ريدة، ط ٢، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٥م.

سيد أمير على: مختصر تاريخ العرب والتمدن الإسلامى، ترجمة رياض رأفت، لجنة التأليف والنشر بالقاهرة، ١٩٣٨.

كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس، ومنير البعلبكى، ط ١١، بيروت، ١٩٦٨م.

فلهوزن: تاريخ الدولة العربية. ترجمة محمد عبد الهادى أبو ريدة، لجنة التأليف و الترجمة و النشر، القاهرة، ١٩٥٨م.

فليب حتى: تاريخ العرب المطول، ترجمة د. جبرائيل جبور، دار الكشاف، ١٩٥٢م.

لويس ماسنيون، رسالة فى (خطط الكوفة)، نقلها إلى العربية تقى الدين المصعبى، بيروت.

ناصر خسرو: سفر نامة، ترجمة يحيى الخشاب، طبع الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٣م.

واليس بج: رحلات إلى العراق، ترجمة فؤاد جميل، ط بيروت.

المراجع الأجنبية:

Creswell, K.A C., Early Muslim Architecture, Oxford: Oxford University Press, 1940.

Dickinson, R. E. City and Region: A Geographical interpretation. London: Routledge and Kegan Paul Ltd. 1964.